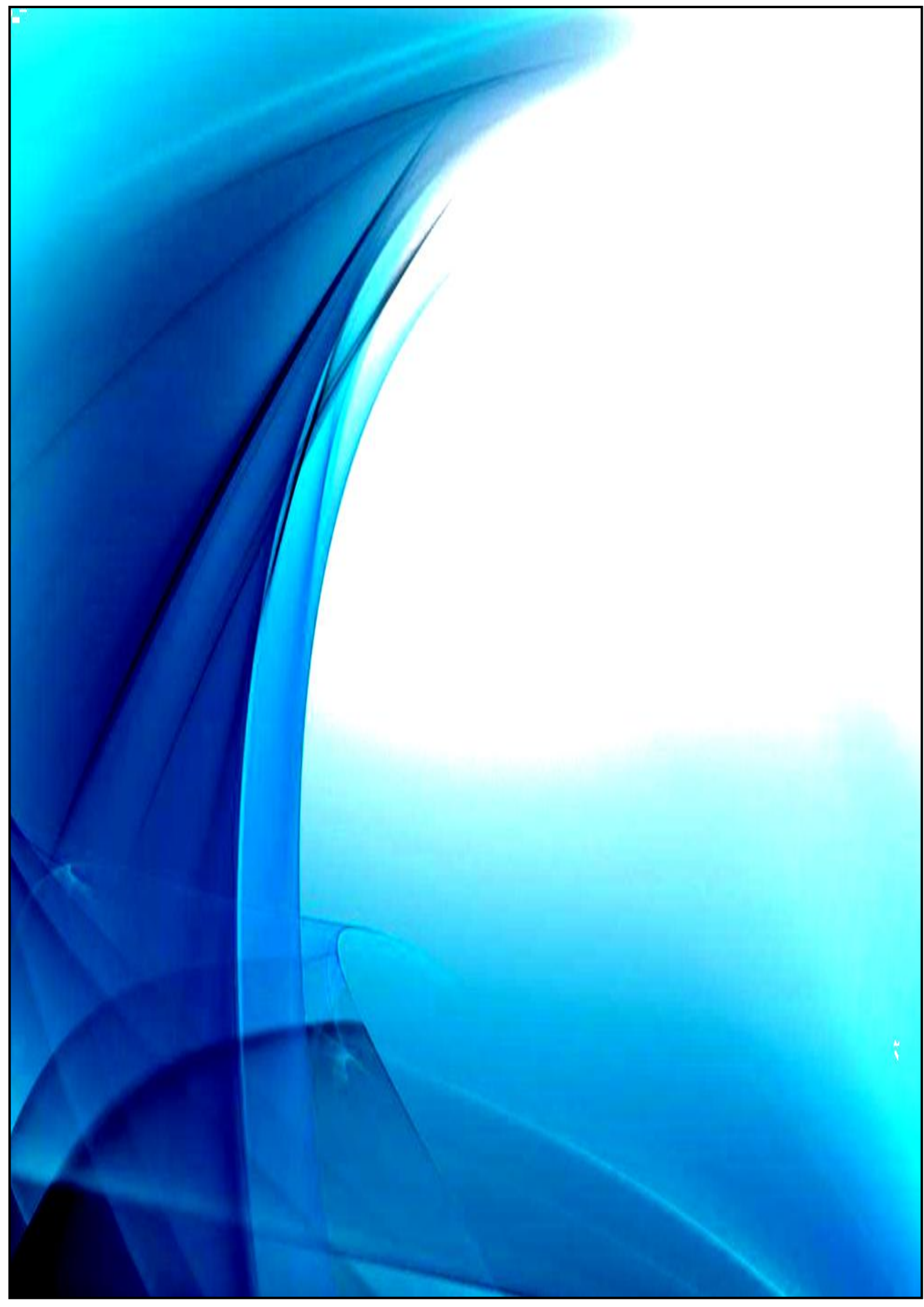






جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية
والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الرابع عشر العدد 02 ديسمبر 2023

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (15)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة

الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).

- تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

- لا يقل حجم البحث عن 08 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.

- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسنول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الرابع عشر العدد 2 ديسمبر 2023

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت. الجزائر.

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ.د. عيساني محمد

رئيس التحرير:

أ.د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:

أ.د. واضح أحمد الأمين، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. العيداني الياس، أ.د. عطار خالد، أ.د.

لكحل فيصل، أ.د. قاسم قادة د. دهقاني أيوب، د. بوسكرة عمر.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة، سلطاني محمد رضا

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، د. عطار خالد، د. صالح ربوح، أ.د. مصايح محمد، د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بشير دردار، أ.د. بن فريجة الجلالي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ربوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بوركبة ختة، أ.د. طعام شاحنة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسل مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، د. بوغاري فاطمة، أ.د. قردان ميلود، أ.د. يونس محمد، أ.د. فتوح محمود، أ.د. عيسى حورية، د. بوضوار صورية، وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشاش، من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مخطار حبار، من جامعة سيدي بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجحي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د موسى فريد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قززان مصطفى، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، أ.د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت: أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د.

شريط عابد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE

Mensson

كلمة العدد

تواصل مجلة المعيار مسارها العلمي دون توقف، وقد بلغت العدد الثاني من المجلد الرابع عشر من سنة 2023، حيث شارفت على سنتها الرابعة عشر من الصدور دون توقف، فهي بذلك وفرت فضاءات علمية لكل الباحثين من أساتذة وطلبة من داخل وخارج الوطن.

فكعادته احتوى هذا العدد على دراسات وأبحاث متنوعة، شملت كل التخصصات، فتناول على سبيل المثال مواضيع في فلسفة التاريخ وفلسفة العلوم، أما في الأدب فقد تناول العدد أبحاثا حول الدراسات والأدبية البلاغية، والنقد الأدبي وقضايا النثر والشعر، وفي علم التاريخ تناول الباحثون، قضايا اجتماعية مهمة، وكذا إلى أبحاث في النشاطات البدنية والرياضة. وأخرى ذات الطابع الاقتصادي والقانوني، بالإضافة الى دراسات أخرى بلغات اجنبية.

نأمل من كل الباحثين المهتمين بالبحث العلمي التواصل معنا.

المدير المسؤول عن النشر

أ.د. عيساني محمد

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	(اللا محكي) في الرواية النسوية الجزائرية رواية كوب شاي للامية خلف الله نموذجاً أ.د. خلف الله بن علي، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	10 -1
02	أثر النسق الثقافي في بناء الخطاب الشعري الصوفي - نسق الفكر الجبري في ترجمان الأشواق أنموذجاً - ط.د. دريس مسيكة 1*، أ.د. الميلود قردان ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	22 -11
03	استراتيجية التعبير من خلال أداء المعلم وتقويم المتعلم ط.د. دحماني ميلود، (المشرف) أ.د. رزاقية محمود، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	34 -23
04	إعجاز القرآن وأثره في نظرية النظم بين الباقلاني وعبد القاهر الجرجاني حمراس محمد، جامعة غليزان ، الجزائر	50 -35
05	الأزدواجية اللغوية في الحقل الأكاديمي وإعادة إنتاج الفرنسية- دراسة ميدانية لعينة من الطلبة ببعض جامعات الجزائر العاصمة- بولعراف رضوان، سماح عوايجية، جامعة الجزائر2-الجزائر	65 -51
06	بين الشعر الصوفي والشعرية الصوفية (مقاربات مفاهيمية) بوعبيد كنزة، زدادقة سفيان، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف، الجزائر	78 -66
07	تناسب المقاصد الخطابية والنتائج السياقية وفق نظرية الملاءمة التداولية-دراسة تطبيقية في سورة الجن- بلعكرمي سمية، بوسعيد جميلة، جامعة الجيلالي الياصب -سيدي بلعباس- (الجزائر)	91 -79
08	تيسير النحو العربي عند عبد الكريم الفكون من خلال كتابه "فتح المولى" ط.د. : معمّر حاج العربي، المشرف: أ.د. بلحسين محمد، جامعة ابن خلدون، تيارت-الجزائر-	107 -92
09	جهود عبد الرحمان الحاج صالح في الدرس الصوتي ط.د يعقوب عمر، د إبراهيم طيشي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.	117 -108
10	سؤال الأنساق الثقافية في رواية (ليتني امرأة . ثرثرة عادية) ل(هنوف الجاسر) د. برقاد أحمد، جامعة جيلالي بونعامة - خميس مليانة - الجزائر	132 -118
11	فكرة المقاصد عند الشاطبي بين أصول الشريعة وأصول النحو لقرين بلقاسم، طيبة ميدني، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، الجزائر،	146 -133
12	لامية العرب من الجمالية الشعرية إلى المستتر الثقافي- هيمنة نسق الترهيب عند الشنفرى- ط-د: الصيد جلول، أ -د : طالب عبد القادر، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر	162 -147
13	مظاهر الانزياح في الحكم العطائية ط.د مداح سامية، أ.د. عطار خالد، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	172 -163
14	Arab Contributions to the Articulatory Phonetics According to the Anatomical Studies HAMIDANI AISSA, HAMIDANI AHLEM, University of Ibn Khaldoun – Tiaret –Algeria	183 -173
15	La guerre, son ordre...et ses désordres La mise en mots du thème de la guerre dans le roman La princesse et le clown de Hamid Skif BENTELIDJAN Siham. Ecole Normale Supérieure des Lettres et Sciences humaines, Bouzaréa, Alger, Algérie.	197 -184
16	أثار تطبيق المادة 54 من قانون الأسرة على المجتمع الجزائري: دراسة سوسيوقانونية دحمون حفيظ، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي- تيسمسيلت-	213 -198

230 -214	إشكالية المضامين القيمية ومنطق حوار الحضارات في ظل العلاقات الأورو-عربية جزار مصطفى، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.	17
243 -231	الإصلاح السياسي وأثره على توجهات السياسة العامة في الجزائر، السياسة العامة البيئية أنموذجاً ط.د. رقيق فاروق، أ.د تراكمة جمال، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة -الجزائر-	18
258 -244	التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2022 المبروك خليفة كرفاع، كلية احمد بن محمد -قطر-	19
274 - 259	الحق في الصحة والحصول على الدواء في التشريع الجزائري وفاء شعلال، الأستاذ المشرف: فرحات حمو جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم -الجزائر-	20
285-275	الحماية القانونية للبيئة من الاضرار الناتجة عن الاسلحة الفتاكة في النزاعات المسلحة الدولية العيشي عبد الرحمان، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2- الجزائر-	21
296 -286	الدبلوماسية المناخية كآلية لتعزيز الحوكمة البيئية سليمان سها م ، جامعة البليدة 2 -الجزائر-	22
311 - 297	الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر- زهير بوكريف، محمد لعقون جامعة لونيبي علي -البليدة 2-الجزائر-	23
323 -312	الزواج البيئي، إشكالية الظاهرة والبيانات بلمادي سفيان، جامعة علي لونيبي - البليدة 2 -الجزائر-	24
338-324	تعزيز الأمن البيئي في النزاعات المسلحة رحماني مهدي، أستاذ محاضر "أ"، جامعة البليدة 02 -الجزائر-	25
353 -339	تقييم المشاركة السياسية في الجزائر 2019-2023 زيتوني محمد، جامعة محمد بوضياف "المسيلة -الجزائر-	26
365 -354	دور الاجتهاد القضائي الجزائري في تقدير مصلحة المحضون قدوش سميرة، جامعة أحمد بن يحيى الوشرسي، تيسمسيلت -الجزائر-	27
381 -366	دور الوظائف الخضراء في دعم الاستدامة وتحقيق الأمن البيئي زان مريم، جامعة لونيبي علي البليدة 2-الجزائر	28
397 -382	فقدان التنوع البيولوجي وانعكاساته على الامن الغذائي العالمي د.فكري شهرزاد، جامعة لونيبي علي، كلية الحقوق والعلوم السياسية -الجزائر-	29
410-398	مساهمة الطالب "عيسى مسعودي" الثورية في الصحافة التونسية 1956-1957 د. محمد سريج، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -الجزائر-	30
426 -411	الاستثمار الفلاحي بولاية تيسمسيلت خلال الفترة 2010-2021 بين الواقع والمأمول صادق جميلة، جامعة أحمد بن يحيى الوشرسي -تيسمسيلت- الجزائر-	31
441 -427	التوازن المالي في الجزائر بين حوكمة الإنفاق العام والاستدامة المالية فيرم يمينه، شيبوط سليمان، جامعة الجلفة -الجزائر-	32
456 -442	الدور الوسيط للقيمة المدركة في تعزيز أثر جودة الخدمة على ولاء العملاء-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)- باني فتحي ¹ ، بركان مامة ² ¹ جامعة تيسمسيلت -الجزائر-- ² جامعة يحي فارس المدية -الجزائر-	33

471 -457	المؤسسات الرائدة في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر. الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجاً ط.د فني ياسين ¹ ، د. سحوان علي ²	34
486 -472	¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر- ² جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي -تيسمسيلت -الجزائر- دراسة لواقع تجربة توجه الجزائر نحو زيادة اهتمامها بالاستثمار في الطاقة المتجددة عائشة نجاح ¹ ، بوقادير ربيعة ²	35
500 -487	¹ جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر- ² جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر- مبادرة طريق الحرير الجديد بين الاستراتيجية الصينية والتحدي الأمريكي لخداري جلول ¹ ، غربي محمد ²	36
514-501	Perception des étudiants de l'atmosphère d'un site web éducatif: évaluation avec l'outil EEAM GUELAILIA Redouane¹,BOUZIANE Mohamed² ¹ Université de Tissemsilt, Algérie- ²Université de Tissemsilt, Algérie	37
527 -515	الاسترخاء وأثره الإيجابي على تطوير الأداء لدى رياضي دفع الجلة طاهير عمار ¹ ، لزنك احمد ² ، داخية عادل ³	38
543-528	¹ جامعة بسكرة -الجزائر- ² جامعة بسكرة -الجزائر- ³ جامعة بسكرة -الجزائر- إشكالية ادماج الانترنت في الدراسة بين اعتبارات التربية وتحديات وسائل التكنولوجيا المعاصرة د. فضيلة رباحي، جامعة البليدة2 -الجزائر-	39
556 -544	الالتزام التنظيمي وعلاقته بالأداء المهني لدى العمال ابراهيم بيض القول ¹ ، تجاني منصور ²	40
565 -557	¹ جامعة الجلفة -الجزائر- ² جامعة قسنطينة -الجزائر- البعد التراثي في النصوص التعليمية - الطور الابتدائي أنموذجا - أحمد بونيف، المركز الجامعي نور بشير- البيض -الجزائر-	41
580 -566	الحسبة على الحمامات في المغرب الاسلامي شوترنجة ¹ ، حمدوش زهيرة ²	42
591 -581	¹ المركز الجامعي مرسل عبد الله -الجزائر- ² المركز الجامعي مرسل عبد الله-الجزائر- الدراسات القرآنية مفهومها وعلاقتها بعلوم القرآن خالد مهدي، جامعة الجزائر1- بن يوسف بن خدة- كلية العلوم الإسلامية -الجزائر-	43
607 -592	السكن المشترك وتأثيره على الممارسات الجنسية لدى الأزواج دراسة سوسيو أنثروبولوجية بمدينة وهران ط.د. مشري محمد، جامعة وهران2 -الجزائر-	44
624 -608	الصدق الخارجي للنسخة العربية لاختبار MMPI2 د. علي تودرت نسيمه قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الجزائر2 -الجزائر-	45
634 -625	الموروث الثقافي إبان الاستعمار، التعليم في الجزائر في الفترة ما بين 1961-1925 نموذجاً رزوقي عبد الله ¹ ، مسعودي العلمي ²	46
649 -635	¹ جامعة أحمد درايعية أدرار، الجزائر- ² جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر أهمية المنهج الكمي في تدوين الديمغرافيا التاريخية في المغرب الإسلامي د. مزردى فاتح، جامعة البليدة 2 -الجزائر-	47
662 -650	براديعم الوسيط في ضوء ميلاد مكلوهانية جديدة: قراءة في المفاهيم رشيد بن راشد، جامعة وهران (2)- الجزائر-	48

675 -663	تأثير القراءة الإلكترونية على الكتاب الورقي في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قراءة سوسيولوجية نقدية لتحليل الواقع والتحديات قاسي محمد الهادي، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة -الجزائر-	49
691 -676	تقويم محتوى برامج العلوم للمرحلة الابتدائية في ضوء متطلبات التربية الصحية د. تزكرات عبد الناصر ¹ ، د. محمودي سليم ² ¹ جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2، -الجزائر- ² جامعة البشيرابراهيمى برج بوعريريج، الجزائر،	50
707 -692	دور التعليم عن بعد في تنمية التفكير الابداعي لدى طلاب جامعة الشرقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس د. أمينة بن قويدر صمد ¹ ، د. جوخة الصوافي ² ، د.قاسم العجمي ³ ¹ جامعة الشرقية -سلطنة عمان- - ² جامعة الشرقية -سلطنة عمان- -- ³ جامعة الشرقية -سلطنة عمان-	51
722 -708	دور تكنولوجيا اتصال الرقمي في عصرنه المؤسسات الخدمائية دراسة حالة لمؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS -عين الدفلى أحمد جبار ¹ ، السلامي دلال ² ¹ جامعة خميس مليانة-الجزائر-- ² جامعة خميس مليانة -الجزائر-	52
737 -723	صعوبات البحث الأكاديمي لدى طلبة العلوم الاجتماعية-دراسة ميدانية بقسم العلوم الاجتماعية في جامعة الشلف- أ. د. سهلية بوجلال ¹ ، د. عمر بوسكرة ² ¹ جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-- ² جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-	53
745 -738	ضوابط التأويل في الفلسفتين اليهودية والعربية الإسلامية - دراسة تحليلية - د. سحوان رضوان، جامعة ابن خلدون، تيارت -الجزائر-	54
761 -746	فيروس كورونا يحاكي إرهابًا بيولوجيًا: قراءة فلسفية نقدية معوشي حياة ¹ ، حاج علي كمال ² ¹ جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر-- ² جامعة 8 ماي 1945 قالمة -الجزائر-	55
777 -762	قيم المواطنة في التصور الصوفي الإسلامي هارون غنيمه، جامعة حسية بن بوعلي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-شلف -الجزائر-	56
791 -778	مدارس رعاية ذوي الهمم في الجزائر - الإعاقة السمعية نموذجاً- ذيب وسيلة، جامعة البليدة 2-الجزائر-	57
803 -792	مستوى مساهمة مستشاري التوجيه في التخفيف من العنف المدرسي من وجهة نظرهم- دراسة ميدانية بمركز التوجيه المدرسي والمهني بالمسيلة- أ.د. مصطفى بعلي ¹ ، د. هجيرة بوساق ² ¹ جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر- - ² جامعة محمد بوضياف- المسيلة -الجزائر-	58
815 -804	معركة العقل عند عبد الله شريط مبارك فضيلة، جامعة ابن خلدون تيارت -الجزائر-	59
825 -816	نحو عولة الفهم عند "ادغار موران" معاطلية سامية ¹ ، كحول سعودي ² ¹ جامعة 8 ماي 1945-قالمة -الجزائر- - ² جامعة 8 ماي 1945-قالمة-الجزائر-	60
839 -826	نقد وتأسيس لخطاب ماركسي جديد عند لويس ألتوسير عليش لعموري، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة -الجزائر-	61
856 -840	واقع الفعل السياحي بين ثنائية التنمية المستدامة وثقافة المورد البشري د. زروق علي، جامعة خميس مليانة -الجزائر-	62
871-857	Decoding Reading Comprehension Challenges: A Study of Biology Students in Algerian Higher Education Dr. Asma Djaidja¹, Dr. Abla Ahmed Kadi² ¹ University Center of Barika, Algeria- ² University of M'sila, Algeria	63

886-872	Promoting Algerian EFL students' comprehension via e-reading materials Siheem Zerbout¹, Nouria Messaoudi² ¹ Ain Temouchent University, Algeria - ² Teacher Training College, Mostaganem (ENSM), Algeria	64
898-887	South Sudanese Linguistic Identity Dilemma as a Colonial Residue Ktir Keltoum¹, BensafiZoulikha² ¹ University of Algiers 2 Abou El Kacem Saâdallah, Algeria- ² University of Algiers 2 Abou El Kacem Saâdallah	65
913-899	The impact of using modern media and communication technologies in implementing the concept of artificial intelligence in university communities. Slimani Leila University of Ghardaia –Algeria-	66
923-914	Unveiling the Role of History in Enhancing the Power of Arab Gulf States Zaoui Rabah ¹, Lounis Faris ² ¹ Akli Muhand Oulhadj University -Algeria- ² University of Algiers 03 -Algeria-	67
936-924	Violence in the Algerian school, its forms, factors and prevention Fadila Belabbes¹, Salima Abdeslam² ¹ Universite Moulay El Tahar Saïda- ² Universite Mohamed boudiaf- msila	68
952-937	Energie renouvelable, développement durable et sécurité écologique: mondiaux. Le paradoxe des lobbies des hydrocarbures Hamdis Makboula, université Blida 2- Lounici Ali -Algérie-	69
962-953	L'appréciation du Droit des montages fiscaux des multinationales Etude comparative Boumediene Zaza, Faculté de Droit et de Sciences Politiques Université Oran 2 –Algérie-	70
974-963	Protection de l'environnement à travers l'économie circulaire dans l'industrie textile: Approches et procédés Hanane ZAMOUM, EHEC KOLEA, laboratoire Marketic EHEC –Algérie-	71
990-975	الرؤية الفجائية في السرد النسوي من منظور الناقد محمد معتصم كمال غربي ¹ ، أ.د. شامخة طعام ² ¹ جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر- ² جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-	72
999-991	تمظهرات الخطاب الصوفي عند عبد القادر فيدوح عاشور موسى*، جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت -الجزائر-	73
-1000 1016	علاقة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالعزلة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية من وجهة نظر الوالدين. (دراسة ميدانية على عينة من أسر مدينة الدويرة) روحاي محمد ¹ ، رحوي بلحسين عباسية ² ¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر- ² جامعة مولود معمري تيزي وزو -الجزائر-	74

التاريخ: 2022/09/29

الرقم: L22/0364 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة المعيار المحترم

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (Arcif - ارسيف)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي السابع للمجلات للعام 2022.

يخضع معامل التأثير "Arcif ارسيف" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif ارسيف" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (5100) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في (20) دولة عربية (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (1000) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif ارسيف" في تقرير عام 2022 .

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة المعيار الصادرة عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "Arcif ارسيف" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي:

<http://e-marefa.net/arcif/criteria/>

و كان معامل "Arcif ارسيف" العام لمجلتكم لسنة 2022 (0.1057). كما صنفتم مجلتكم في:

- تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (136) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.12).
- تخصص العلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (210) على المستوى العربي، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.1).

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "Arcif ارسيف" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل " ارسيف"، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير "Arcif ارسيف"



التاريخ: 8/10/2023
الرقم: L23 / 458ARCIF

سعادة أ.د. رئيس تحرير مجلة المعيار المحترم

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوئشريسسي-تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر
تحية طيبة وبعد،،،

يسر معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسييف - ARCIF)، أحد مبادرات قاعدة بيانات "معرفة" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد أطلق التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

يخضع معامل التأثير "Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "Arcif" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يقارب (5000) عنوان مجلة عربية علمية أوبحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (1400) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (1155) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "Arcif" في تقرير عام 2023.

ويسرنا تهنئكم وإعلامكم بأن مجلة المعيار الصادرة عن المركز الجامعي أحمد بن يحيى الوئشريسسي-تيسمسيلت، الجزائر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: <http://e-marefa.net/arcif/criteria>

وكان معامل "Arcif" العام لمجلتكم لسنة 2023 (0.1563). كما صُنفت مجلتكم في:

- تخصص العلوم الاجتماعية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (141) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q3) وهي الفئة الوسطى، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.198).
- تخصص الآداب والعلوم الإنسانية (متداخلة التخصصات) من إجمالي عدد المجلات (251) على المستوى العربي ضمن الفئة (Q3) وهي الفئة الوسطى، مع العلم أن متوسط معامل ارسيف لهذا التخصص كان (0.136).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في تقرير معامل "Arcif" لعام 2023 في أي تخصص، لا يعني حصول المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "Arcif" (للعام 2023) إلى فئات في مختلف التخصصات، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: <http://e-marefa.net/arcif>

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "Arcif" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، نرجو في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "Arcif"، التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

"Arcif ارسيف"



التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2022

Political employment of the tribe in Libya 1969-2022



المبروك خليفة كرفاع^{*1}

¹كلية احمد بن محمد، قطر،

البريد الإلكتروني: kirfaa@abmmc.edu.qa

تاريخ الإرسال: 2023/11/28 تاريخ القبول: 2023/12/18

ملخص:

تقدم هذه الورقة دراسة تحليلية حول دور القبائل في النظام السياسي الليبي خلال الفترة من 1969 إلى 2022، وهي فترة شهدت تغيرات مهمة في نوع وتركيب النظام السياسي. تتناول الدراسة تزايد تأثير القبائل في السياسة الليبية، وهو اتجاه يتعارض مع الشعارات الأيديولوجية للأنظمة الحاكمة. تهدف الدراسة إلى فهم العلاقة بين القبائل والنظام الحاكم في ليبيا، وتفحص السياسات والآليات التي استخدمها النظام لاستغلال القبائل كأدوات لكسب الشرعية الشعبية التي كان يفتقر إليها. بالإضافة إلى ذلك، تستكشف كيف استفادت النخب القبلية من علاقتها وتحالفها مع النظام لتعزيز مصالحها. تعتمد منهجية الدراسة على وصف وتحليل الأحداث السياسية، والقرارات، والسياسات، والأسس الأيديولوجية التي استخدمتها الأنظمة الحاكمة في تعاملها مع القبائل، وهي مكون أساسي في النظام السياسي. يتم هذا من خلال نهج تحليلي للدور السياسي للقبائل، حيث يتم فحص السياسات والأدوات والصور التي صاغها النظام الحاكم في علاقته مع العنصر القبلي. تخلص الدراسة إلى أن دور القبائل في الحياة السياسية الليبية هو واقع يجب التعامل معه بواقعية. وتوصي بتطوير سياسات شاملة على ثلاث مراحل (قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأمد) تهدف إلى تعزيز التنمية السياسية في المجتمع الليبي، والتي يجب أن تكون بنفس أهمية وموازنة لجهود التنمية الاقتصادية. **الكلمات المفتاحية:** السياسة الليبية؛ النفوذ القبلي؛ الأنظمة الحاكمة؛ دراسة تحليلية؛ التنمية السياسية

Abstract:

This paper presents an analytical study on the role of tribes in the Libyan political system during the period 1969-2022, a time of significant changes in the system's type and composition. The study addresses the growing influence of tribes in Libyan politics, a trend that contrasts with the ideological slogans of the ruling regimes. It aims to understand the relationship between tribes and the ruling system in Libya, examining the policies and mechanisms employed by the regime to use tribes as tools for gaining popular legitimacy, which it lacked. Additionally, it explores how tribal elites benefited from their relationship and alliance with the regime to advance their interests. The study's methodology involves describing and analyzing political events, decisions, policies, and the ideological foundations utilized by ruling regimes in their dealings with tribes, an integral component of the political system. This is achieved through an analytical approach to the political role of tribes, examining the policies, tools, and images the ruling regime crafted in its relationship with tribal elements. The study concludes that the role of tribes in Libyan political life is a reality that must be pragmatically addressed. It recommends developing comprehensive policies over three stages (short, medium, and long-term) aimed at fostering political development in Libyan society, which should be equally important and parallel to economic development efforts.

Key words: Libyan Politics; Tribal Influence ; Ruling Regimes; Analytical Study; Political Development

*المبروك خليفة كرفاع، كلية احمد بن محمد، قطر

مقدمة:

يقودنا الحديث عن تأثير القوى الاجتماعية في الحياة السياسية العربية إلى الحديث عن القبيلة، لما تلعبه من دور أساسي وفاعل في استقرار عدد من أنظمة الحكم في البلاد العربية. وعلى الرغم من تجاوز العديد من المجتمعات الحديثة ظاهرة القبيلة بوصفها إحدى الفواعل الرئيسية في النظام السياسي للدولة، واتجاهها نحو تأسيس وإعطاء دور أكبر وأوسع وأعمق لمؤسسات المجتمعين السياسي والمدني: الأحزاب السياسية، جماعات المصالح، وال نقابات المهنية بوصفها بديلاً للقبيلة، إلا أن دور الأخيرة ما زال مهماً ومؤثراً في الحياة السياسية العربية بشكل عام وفي ليبيا بشكل خاص.

إنّ الانتماء للقبيلة والاعتقاد بفاعليتها في الحياة السياسية للأفراد، بشكل يفوق الانتماء إلى المؤسسات غير الرسمية الأخرى، ساعد عليه بل وتسبب فيه، غياب وضعف دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وال نقابات الطلابية والمهنية في النظام السياسي الليبي، مما أوجد فراغاً كان لا بد أن تملأه القبيلة، وتؤثر من خلاله في الحياة السياسية اليومية، حيث لم تستطع الأنظمة التي حكمت ليبيا منذ الاستقلال عام 1951م، أن تتخلص من الدور السياسي للقبيلة، والذي يتعارض في كثير من جوانبه مع أسس الدولة المدنية المبنية على دور المؤسسات والقانون (الداهدش، 2022، مقابلة شخصية). وعلى الرغم من وجود من يرجع هذا الدور إلى جذوره التاريخية، فضلاً عن طبيعة الحياة البدوية والريفية للمجتمع الليبي التي كانت تعتمد على التنقل والترحال الموسمي، مما فرض على الأفراد الانتساب إلى القبيلة التي تمثل بالنسبة لهم مظلة اجتماعية وأمنية، فإن دور القبيلة في ليبيا مرّ بعدة مراحل، تطوّر فيها من مجرد دور اجتماعي يمثل جزءاً من الهوية الاجتماعية التقليدية للأفراد، إلى دور سياسي يمثل جزءاً من الهوية الاجتماعية - السياسية المعاصرة، وتعتمد عليه الأنظمة الحاكمة في الحصول على الشرعية عن طريق ضمان ولاء القبائل وأفرادها بضمن ولاء مشايخ وأعيان تلك القبائل.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الدور المتزايد للقبيلة في الحياة السياسية الليبية في فترة الدراسة 1969-2022، ذلك الدور الذي يتناقض في بعض الأحيان مع الشعارات الأيديولوجية التي كانت ترفعها الأنظمة السياسية التي حكمت ليبيا. إن هذا الدور يقتضي محاولة معرفة العلاقة بين النظام السياسي والقبيلة، ودورها السياسي في فترة من أهم فترات التاريخ السياسي الليبي المعاصر التي تميّزت بوقوع عدة أحداث داخلية وخارجية، ساهمت بشكل أو بآخر في منح دور أكبر وأوسع وأعمق للقبيلة في الحياة السياسية في ظروف غابت عنها، أو على الأقل ضعفت الأدوار السياسية لمؤسسات المجتمع المدني مثل جماعات الضغط والأحزاب السياسية والاتحادات والروابط المهنية.

تنطلق الدراسة من الإقرار بخصوصية الدول وأنظمتها السياسية التي لكل منها طابعه الخاص تبعاً لمكوناته وموروثاته الثقافية وأسسها الأيديولوجية، لذلك فإن محاولة استنساخ تجارب الدول الأخرى أحياناً، تفضي إلى خطيئة معرفية تعيب أية دراسة (بكيس، 2016 ص 348)، إنّ تناول هذه الورقة لظاهرة التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا، لا تصحّ من منظور التجارب الإقليمية الأخرى، ولا يمكن فهمها دون فهم طبيعة النظام السياسي الليبي وأسسها الفكرية الخاصة في فترة الدراسة، فعلى الرغم من القواسم المشتركة بين هذا النظام وباقي الأنظمة السياسية العربية، وأبرزها الابتعاد عن المفهوم والتطبيق الحديث للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، إلا أنّ كلّ نظام منها يختلف في الأسس الفكرية التي يقوم عليها وينطلق منها في تعامله مع المكونات السياسية والمجتمعية.

وقد كان الدور السياسي للقبيلة في ليبيا متذبذباً خلال فترة الدراسة، ففي حين اتّسمت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بضعف هذا الدور، وهو ما يظهر بشكل واضح من خلال رفع شعارات تحدد دور القبيلة بالدور الاجتماعي في تلك الفترة كما جاء في الفصل الثالث من الكتاب الأخضر الذي يمثل الخلفية الفكرية للنظام السياسي الليبي (القذافي، 1981، ص 130-134)، فإن فترة التسعينيات وما بعدها اتّسمت بنمو واضح ومؤثر للدور السياسي للقبيلة في ليبيا،

الأمر الذي يمثل تراجعاً عن تلك الشعارات الثورية للكتاب الأخضر، وهو ما عبّر عنه تأسيس القيادات الشعبية الاجتماعية^(*) التي أنيطت بها مهمات سياسية محدّدة في تناقض واضح مع الإطار الأيديولوجي للنظام السياسي الليبي.

إنّ الجدل الأساسي في هذه الورقة يدور حول الصراع أحياناً، وتبادل المصالح أحياناً أخرى، بين الدولة والقبيلة. وكيف تمّ استخدام الأخيرة من قبل النظام الحاكم، بوصفها أداة لبسط السيطرة والحصول على الشرعية، وفي المقابل كيف استطاعت القبيلة أن تحصل لها على دور في الحياة السياسية الليبية، وتطور هذا الدور بالمناورة مع الأنظمة الحاكمة وبموافقتها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل يدور حول طبيعة العلاقة بين القبيلة والنظام الحاكم في ليبيا في الفترة 1969-2022، وما هي السياسات والآليات التي وظفها النظام الحاكم لجعل من القبيلة أداة للحصول على الشرعية التي كان يفتقدها؟ وفي المقابل، كيف استطاعت النخب القبلية الاستفادة من علاقتها وتحالفها مع النظام الحاكم وتوظيفها لتحقيق مصالحها؟ وتبدو الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة، مرتبطة بالإجابة عن الأسئلة الفرعية التي من أهمها: ما هي الأساليب والصور التي استخدمها النظام الحاكم في تعامله مع القبيلة؟ ولماذا تحول بها من الدور الاجتماعي الذي رسمه لها وفقاً لأيديولوجيته إلى دور سياسي مؤثر؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة في إجابتها عن التساؤلات السابقة من نظرية التحديث القائلة إنّ المجتمعات التقليدية بدأت في التحديث والانتقال من مجتمعات تتبنى القيم والتقاليد القبلية إلى مجتمعات تتبنى قيماً وتقاليد حديثة. وعلى هذا الأساس، تفترض الدراسة: أنّ المجتمع الليبي اتّجه إلى التحديث والانتقال من الثقافة التقليدية إلى الثقافة الحديثة، وهو ما ينعكس في انحسار الدور التقليدي للقبيلة، والانتقال إلى دور أكثر حداثة من خلال محاولة تحقيق تنمية سياسية لعدد من مكونات المجتمع، والقبيلة إحدى تلك المكونات.

أهمية الدراسة:

تسبّب قيام أنظمة حكم غير ديمقراطية منذ استقلال ليبيا إلى وقتنا الحاضر، وما صاحبها من استبداد سياسي، في عدم ظهور دراسات علمية مستقلة تعالج عدداً من الظواهر السياسية في ليبيا. وعلى الرغم من نجاح الثورة الليبية عام 2011 في إزاحة نظام القذافي، فإنّ توافر أرضية ومناخ متحررين لم يساعدا حتى الآن على تحقيق نهضة فكرية علمية جديدة؛ بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي، وافتقاد النخب السياسية لرؤية واضحة لمستقبل البلاد السياسي. وعليه، فإنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في تسليط الضوء على التخبّط في العلاقة بين الدولة والقبيلة والكيفية التي تمّ من خلالها توظيف هذا المكوّن الاجتماعي لصالح استمرار النظام الحاكم في حكم ليبيا، من خلال منحه الشرعية القبلية بديلاً عن الشرعية الشعبية التي كان يفتقدها.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مقارنة نظرية تحليلية، غايتها توضيح دور إحدى مكونات النظام السياسي، فهي مفتاح لقراءة الواقع السياسي الذي تعيشه عدد من الدول التي لا يرتبط سلوكها بشكل عام بالمتغيرات الخارجية فقط، والمتمثلة في شبكة التفاعلات الإقليمية والدولية من حولها، بل ويرتبط أيضاً بالمتغيرات الداخلية وشبكة التفاعلات داخل النظام السياسي، بالتالي فإنّ الأمر يتطلب تحديد العناصر التي تتفاعل وتعمل بوصفها مدخلات للنظام السياسي، والقبيلة أحد تلك المكونات الأساسية التي تؤثر في ذلك النظام. ويقوم منهج الدراسة على قاعدة وصف وتحليل الأحداث السياسية والقرارات والأسس الفكرية التي تستخدمها الأنظمة الحاكمة في تعاملها مع مكونات النظام السياسي، وإجراء مقارنة تحليلية للدور السياسي للقبيلة في ليبيا، من خلال ضبط وتحديد السياسات والأدوات

* - وهو تنظيم تأسس في 3 مارس 1997م، في ملتقى حضره العقيد القذافي وضم أعضاء حركة اللجان الثورية، وأعضاء المؤتمر الشعبي العام. وقد أكد القذافي على أنّ مهمات هذه القيادات هو التأثير في الناس. حيث قال "القيادات الشعبية الاجتماعية هم الناس المحترمين في الشارع الليبي الذين كلمتهم مسموعة، وإذا قالوا للناس أخرجوا يخرجون، وإذا قالوا ادخلوا لبيتكم يدخلون".

والصور التي رسمها النظام الحاكم في علاقته مع العامل القبلي، تلك العلاقة التي تذبذبت من فترة إلى أخرى وفقاً لمصالح الطرفين (النظام والقبيلة)، وستتم دراسة مدى التعارض والتناقض بين الشعارات التي تمثل الإطار الفكري للنظام الحاكم وبين تعاطيه العملي مع القبيلة بوصفها مكوناً من مكوناته. وقد استندنا في جمع مادة البحث وتحليلها إلى عددٍ من المصادر والتقنيات والأدوات: أهمها: الوثائق الرسمية، الكتب والأوراق العلمية التي لها علاقة بالموضوع، بالإضافة إلى المقابلات التي أجريت مع عدد من المسؤولين من شيوخ وأعيان القبائل الذين عايشوا تلك الفترة وكانت لهم صلة بشكل أو آخر بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

إنَّ قلَّةَ الدراسات حول الدور السياسي للقبيلة هي مشكلة تعاني منها الأبحاث في الوطن العربي بشكل عام وليبيا بشكل خاص، فمعظم الباحثين في الحالة الليبية ابتعدوا عن هذا الموضوع، ولكلٍّ منهم أسبابه. فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات حول القبيلة في ليبيا، إلا أن تلك الدراسات يجب النظر إليها في سياقها الزمني، حيث تناول بعضها الفترة الزمنية السابقة على قيام الدولة الليبية، أي الفترة العثمانية وفترة الاستعمار الإيطالي، حيث ناقشت تلك الدراسات محورين أساسيين:

المحور الأول: يتعلّق بتحليل التركيبة الاجتماعية لليبيا وأنساب وأصول القبائل في تلك الفترة التاريخية (اغسطيني 1974، ص 348)، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته القبيلة بوصفها مكوناً اجتماعياً، مركزاً على التحالفات القبليّة التي أدّت إلى اندلاع الثورات المناهضة للدولة العثمانية أو ما يمكن أن نطلق عليه الطابع التصاري للقبيلة مع الدولة العثمانية في تلك الفترة.

المحور الثاني: يتعلّق بدور المكون القبلي في حركة المقاومة الليبية للاستعمار الإيطالي وما صاحب تلك الحركة من صراع سياسي بين أعيان القبائل في الغرب الليبي، بعد إعلان الجمهورية الطرابلسيّة وما ترتب عليه من ضعف حركة المقاومة، بينما استمرت الحركة السنوسية في قيادة القبائل الليبية في حركة المقاومة للاستعمار، خصوصاً في الشرق الليبي (حميدة، 1998، ص 172-179). وهذا ما يؤكد أيضاً محمد نجيب بوطالب، عندما تطرّق إلى السياق الذي ظهرت فيه الدولة الليبية وهو الصراع مع الدول المستعمرة، والذي ينطبق على ظهور عدد من الدول العربية، فالدولة في ليبيا جاءت نتيجة لتحالف الحركة الدينيّة الإصلاحية (الحركة السنوسية) التي قادت الكفاح ضد الاستعمار مع التركيبة القبليّة للمجتمع الليبي، وهي تشبه في هذا السياق حالة بعض الدول العربية الأخرى، مثل الحركة المهدية في السودان، والسلفية الوهابية في السعودية (بوطالب، 2012، ص 7).

إنَّ ثنائية الدولة والقبيلة تعتبر إحدى العوائق التي واجهت قيام الدولة المدنية الحديثة في ليبيا، ففي حين فشلت القبيلة في أن ترتقي لتكون إحدى مؤسسات المجتمع المدني، فشلت الدولة أيضاً في احتواء القبيلة وتحويلها إلى رافد للمؤسسات المدنية التي تعزّز الأمن والاستقرار مجتمعياً والشرعية سياسياً (الكوت، 2018، ص 92)، الأمر الذي أدى إلى تنازع الولاءات لدى الأفراد. وفي هذا الخصوص أوضحت دراسة (الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية) أن المجتمع الليبي مثل بقية المجتمعات العربية، تُشكل فيه الهويات التقليدية أساساً مهماً، من أبرزها: هوية العائلة، القبيلة، الدين، القومية، والدولة، وهي نفسها مستويات الهوية الليبية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى: أنَّ الانتماء للهوية السياسية للدولة الليبية يعتبر ضعيفاً بسبب قوة الانتماء للهويتين القومية (العروبة) والدينية (الإسلام) من ناحية، واستمرار الانتماء القبلي والعائلي من ناحية أخرى (العبيدي، 2001، ص 141-154).

إنَّ دراسة القبيلة في بيئة صحراوية مثل ليبيا، لا بدّ أن تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية. فالحديث عن أيّة دراسات حول القبيلة يتطلب النظر إلى الوضع الاقتصادي قبل وبعد اكتشاف النفط وتصديره في الستينيات من القرن العشرين. ففي مرحلة ما قبل اكتشاف النفط كانت البلاد تعتمد عن الزراعة والمقايضة، فاقتصادها لا يتجاوز حدود الضروريات، وبالتالي يُعزى ضعف الدور السياسي للقبيلة من جهة، والعجز عن التطور والنمو الاقتصادي من جهة أخرى إلى شحّ الموارد الطبيعية (الكبخيا، 2007، ص 84). أمّا في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط وما صاحبه من تدفق سريع للثروة، فقد حقق نوعاً من الاستقرار النسبي ووفر الفرص الاقتصادية وأتاح مزيداً من فرص العمل لمعظم شرائح المجتمع. في المقابل، لم يسمح النظام السياسي التقليدي بقيام إصلاحات سياسية تواكب تلك التحولات لتنعكس بالثراء وتحسّن مستوى المعيشة الذي غير كثيراً من مفاهيم الأفراد تجاه القبيلة والدولة. فمع نهاية الستينيات أصبحت الدولة المصدر الرئيسي لدخل وأمن الأفراد، فعلى الرغم من أنَّ الهيكل القبلي ودوره في الحياة السياسية الليبية ما زال قوياً، إلا أنه لم يعد يُنظر إليه كمصدر وحيد

للسلطة والحماية في معتقد أفرادها، حيث أصبح هناك اتجاه بدأ يظهر بين الجيل الجديد مفاده أن الدولة (الحكومة) هي المسؤولة عن أمور كانت حتى ذلك الحين تدخل ضمن سلطة القبيلة (الداش.2022. مقابلة شخصية).

إن دور القبيلة لم يستمر على الوضع نفسه بل مرّ بتحوّلات عديدة ومختلفة، يمكن أن نطلق على ما حدث فيها بعملية تبادل المصالح مع مكوّنات النظام السياسي الأخرى، حيث كانت الطبيعة القبلية هي المسيطرة على الحياة السياسية الليبية. وفي هذا السياق ظهر عدد من الدراسات التي حاولت أن تبين العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والقبيلة، ولكن طبيعة النظام الحاكم الشمولي التي لا بد أن يضعها الباحثون والمؤسسات البحثية في الحسبان، أدت إلى تطرّفها بخجل وخشية إلى موضوعها، وافنقارها إلى النقد أو إبراز الجوانب السلبية، وكان بعضها الآخر مجرد تعبير عن وجهة النظر الرسمية للأنظمة الحاكمة في الفترة 1951-2011 (الملكية، الجمهورية، الجماهيرية) وأسسها الفكرية، ومحاولة الأنظمة الحاكمة الربط بين حركات المقاومة ضد الاستعمار وبين شرعية نظام الحكم.

لقد كان الاختلاف بين النظام الملكي ونظام القذافي حول ماهية حركة المقاومة واضحاً للأعيان، ففي حين ركزت الملكية على دور العائلة السنوسية باعتبار أن الملك إدريس حفيد مؤسس الحركة السنوسية، على حساب أحمد الشريف وعمر المختار والجمهورية الطرابلسية (حميدة. 1998. ص18)، في المقابل نلاحظ أن مرحلة ما بعد 1969 (حكم القذافي) ركزت على الدور الذي لعبه أحمد الشريف وعمر المختار والجمهورية الطرابلسية، وهذا واضح من خلال تأسيس مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي والاهتمام بالمعارك وإبراز قادتها، في سياسة واضحة لطمس الدور السنوسي في حركة مقاومة الاستعمار (حميدة. 1998. ص18).

وتبين المراجعة المتأنية للدراسات السابقة، أنها تعاني من فجوة معرفية؛ نتيجة لنقص الدراسات النقدية المستقلة عن دور العامل القبلي في الحياة السياسية بشكل عام، ولا عن السياسات التي اتبعتها الأنظمة الحاكمة لليبيا في التعاطي مع هذا المكوّن الاجتماعي، ولا الآليات التي استخدمتها لتسخيره في خدمة مصلحة النظام وإضفاء الشرعية الشعبية التي كان النظام يفتقدها. وفي المقابل، لم أجد أيضاً دراسة عن السياسات والآليات التي استجابت بها القبيلة للتعاطي مع الدور الذي رسمته لها الدولة. إن هذه الدراسة لا تدعي أنها ستغطي كلّ تلك الجوانب بالتفصيل، ولكن ستحاول المساهمة في تغطية جزء منها بدراسة التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا 1969-2020، وكيف نجح أو أخفق النظام الحاكم في التعامل معها وانعكاس ذلك على تطور الحياة السياسية الليبية.

غياب التنمية السياسية:

يتطلب تحقيق تنمية سياسية تؤسس لعملية التمدّن والتحضّر داخل المجتمع، بحيث تخلق التوازنات وتدمج الجديد وتتفاعل معه بشكل صحيح، وجود مؤسسات جديدة أو تطوير المؤسسات القائمة، ووضع سياسات واستخدام وسائل وأساليب تستوعب هذا التطور، وهو ما لم يحدث في ليبيا. فعلى الرغم من تحقيق البلد ارتفاعاً كبيراً في مستوى دخل الفرد، فإن ذلك لم يصاحبه نفس المستوى من التغيرات الاجتماعية والتنظيمية التي ترتبط عادة بعملية النمو الاقتصادي (الكبيخا. 2007. ص161-162)، لقد أدى عدم تأسيس نموذج للتنمية السياسية مصاحب للتنمية الاقتصادية، إلى إعطاء دور اجتماعي وسياسي للقبيلة على حساب دور مؤسسات المجتمع المدني. وهو ما يمكن اعتباره أحد السمات الأساسية للنظام السياسي الليبي منذ الاستقلال، فالتحوّلات التي حدثت في المجتمع الليبي على المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، لم تصاحبها تحولات مماثلة وموازية على المستوى السياسي. فعلى الرغم من زيادة نسبة المتعلّمين والمتقّفين، وارتفاع مستوى المعيشة، وحدوث تنمية اقتصادية نتيجة لظهور النفط، فقد فشل النظام الحاكم في إحداث تنمية سياسية حقيقية تأخذ في الاعتبار وتواكب ذلك التطور في المجتمع الليبي.

إن الزيادة الملحوظة للدور السياسي للقبيلة في ليبيا منذ استقلالها عام 1951م، جاء على حساب الدور السياسي للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأخرى في الحياة السياسية. فإذا كان البعض يرى أن ضعف أداء المؤسسات الرسمية جاء نتيجة عوامل تتعلق بحدّثة الدولة الليبية، وقلة خبرة تلك المؤسسات، فقد كان هناك أيضاً غياب شبه كامل للمؤسسات غير الرسمية في هذه الحياة. فعلى الرغم من التجربة الحزبية والنقابية الجولة التي مرّت بها البلاد في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (النظام الملكي)، فإن ليبيا ومنذ 1951-1969 كانت تزرع تحت حكم المؤسسات والقوانين ذاتها التي ظلت تحكم البلاد طوال ألف سنة الماضية. (الكبيخا. 2007. ص100) فرغم محاولة تطوّر السطحي فإن مؤسسات ذلك النظام لم تشهد تطوراً حقيقياً. فالنواب والوزراء كانوا

يمثلون زعماء القبائل والعائلات البارزة أما رؤساء الوزارات فكانوا يُنتخبون حسب علاقاتهم بالقصر الملكي في محاصصة واضحة بين مجموعة من القبائل، وإن كان في ظاهرة بين إقليم أو مناطق (الدهاش، 2022، مقابلة شخصية).

أما بعد 1969م فقد اتسمت الحياة السياسية في ليبيا، بتغييب حكومي مقصود ومدروس للمؤسسات غير الرسمية، يظهر جلياً في السياسات والقوانين والقرارات التي اتخذها النظام الحاكم، حيث تمّ إلغاء الأحزاب السياسية، ومحاربة اتحادات الطلاب والنقابات المهنية، والسيطرة عليها من قبل النظام الحاكم، لتسخيرها وفقاً للمعتقدات والأفكار الأيديولوجية التي يؤمن بها، والتي يتضمنها الكتاب الأخضر. حيث كان النظام يرى في تلك المؤسسات تهديداً لوجوده (جلود، 2012، مقابلة تلفزيونية)، الأمر الذي عبرت عنه الشعارات التي رفعها النظام في تلك الحقبة مثل: (الحزبية إجهاض للديمقراطية)، (من تحزّب خان)، (لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل)، (المجالس النيابية تزيف للديمقراطية) (الفدافي، 1981، ص 11-41). لقد أدت تلك الأفكار الأيديولوجية إلى استبعاد المؤسسات غير الرسمية من الحياة السياسية، واتهام كلّ من ينتسب إليها بالخيانة، وهو ما تسبب في شيوع حالة من عدم الرضى بين العديد من القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الليبي من جهة، وإعطاء الفرصة للعامل القبلي لملء ذلك الفراغ بوصفه بديلاً لتلك المؤسسات المدنية من جهة أخرى، فأصبحت المناصب السياسية والإدارية توكل إلى أفراد ليست لهم أية خبرة في العمل السياسي والمثني، ولكن لديهم انتماء قبلي قوي، وولاء سياسي موثوق فيه من قبل النظام الحاكم (الدهاش، 2022، مقابلة شخصية).

عقدان اجتماعي وقبلي في نظام واحد:

لقد تذبذبت العلاقة بين الدولة والقبيلة في ليبيا، متراوحة بين الصراع والتعاون المتبادل، وإن كانت قد أخذت صوراً متغيرة من فترة إلى أخرى، تراوحت بين صراع حول جمع الضرائب والمكوس وإيرادات التجارة في فترة الدولة العثمانية (حميدة، 1998، ص 34)، إلى الحصول على بعض الامتيازات والدور السياسي وتقاسم السلطة مع بعض المؤسسات الأخرى مثل المؤسسة العسكرية في فترة ما بعد الاستقلال (الكوت، 2018، ص 359-368). إن علاقة القبيلة بأفرادها في ليبيا، ظلت ذات طبيعة متعارضة مع علاقة هؤلاء الأفراد بالدولة، وليس هذا التعارض بجديد، بل كان موجوداً دائماً، ويظهر على السطح بشكل واضح ومتكرر كلما مرت الدولة بمرحلة ضعف وانكماش، هذا فضلاً عن ارتباط الدولة مع مواطنيها في المناطق القريبة من المركز، بما يمكن أن نطلق عليه تسمية (العقد الاجتماعي)، الذي تلتزم فيه الدولة بضمان عدد من حقوقهم، المتمثلة في توفير الخدمات والمصالح الاقتصادية، وتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية؛ لضمان ولائهم لها. أما في الأطراف والمناطق البعيدة عن المركز حيث يغيب أو يضعف دور الدولة ليحلّ مكانه ما يمكن تسميته (العقد القبلي)، الذي تتنازل فيه الدولة عن هذا الدور الرئيسي للقبيلة في ضمان عدد من حقوق الأفراد، المتمثلة في حمايتهم. هذا ما تعودت عليه القبائل الليبية منذ أيام الدولة العثمانية وحتى استقلال ليبيا، حيث اتّسم دور الدولة بالقوة والسيطرة على مناطق المركز وما حولها، والضعف وقلة السيطرة في الدواخل، لتترك الدور الرئيس هناك للقبائل التي كانت مضطرة لحمل السلاح للدفاع عن ممتلكات أفرادها (حميدة، 1998: 33).

إنّ دور القبيلة، تراجع نسبياً بعد الاستقلال بسبب مجموعة من العوامل أهمّها: انخفاض مستوى الأمية، والدور الذي لعبته وسائل الإعلام في تكريس ثقافة الدولة ومؤسساتها بدلاً عن القبيلة، ويتضح ذلك في تراجع دور شيخ القبيلة الذي أصبح ينازعه عليه أطراف أخرى مثل: السياسيون، رجال الدين، رجال الأمن، ضباط الجيش. غير أنّ تلك العوامل، فضلاً عن اتساع النشاط الاقتصادي، وزيادة شبكة العلاقات، وانتشار التعليم الذي وفّرت الدولة بعد الاستقلال، لم تؤدّ إلى اختفاء تأثير القبيلة في أفكار ونمط حياة أفرادها بشكل كامل، إذ لم تستطع الدولة أن تكون المؤسسة البديلة عن القبيلة من خلال سياسات وآليات رسمية، تنهي دور العامل القبلي في الحياة السياسية والاجتماعية الليبية. بل وعلى العكس من ذلك، اتجهت الأنظمة المتعاقبة على حكم ليبيا منذ الاستقلال، إلى تسخير القبيلة لخدمة الهدف الرئيسي، وهو بقاء وإدامة تلك الأنظمة، في تناقض واضح مع ما ترفعه من شعارات عن التحديث والمدنية وتحجيم دور القبيلة وتحديدده في الجوانب الاجتماعية فقط (بربوع، 2022، مقابلة شخصية).

وإذا كان البعض يعزو ذلك التناقض بين ما هو مطبق على أرض الواقع، وما يرفع من شعارات رسمية بعد 1969، إلى أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع الليبي، ففي اعتقادي أن السبب الرئيسي يرجع إلى شعور النظام الحاكم بتآكل الشرعية الثورية التي كان مستنداً عليها وينادي بها، وحاجته إلى تعويضها عملياً بالشرعية

الشعبية، ومن مؤشرات ذلك كثرة التظاهرات والمسيرات والاجتماعات الشعبية التي كانت تقدم فيها موافق العهد والمبايعة أثناء سلسلة الزيارات التي قام بها رأس النظام لكل القبائل الليبية تقريباً في الفترة التي أعقبت محاولة الانقلاب العسكري عام 1993^(*). حيث تعدّ تلك المحاولة، نقطة تحول واضحة في توجهات وسياسات النظام، ليس فقط فيما يمكن أن نطلق عليه الانتقال من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية القبلية، بل وأيضاً للانعكاسات السلبية لمحاولة الانقلاب هذه على المؤسسة العسكرية الليبية، والتي تمت إعادة النظر في تشكيلاتها ومهامها من خلال سياستين:

الأولى: إضعاف دور المؤسسة العسكرية التقليدية التي أنفقت عليها الدولة المليارات من الدولارات لتكوين جيش يُفترض أن يكون من أقوى جيوش المنطقة، فتمّ تخفيض ميزانيته وعدم تحديث أسلحته، وفتح باب الاستقالة لجنوده وضباطه وإحالة البعض منهم على التقاعد الاختياري، وإغراء بعضهم بمنحهم فرص الاستثمار في إفريقيا للتخلص من الضباط ذوي الرتب والمكانة في وحداتهم العسكرية (خليل، 2022، مقابلة شخصية).

الثانية: التوجه لتشكيل كتائب أمنية قوية بديلة عن قوات المسلحة، يتم اختيار أفرادها وضباطها بدقة، بحيث يكون ولاؤها لمعمر القذافي وبقية أبنائه والعائلة الحاكمة، أو أبناء إحدى القبائل المقربة من النظام، (النير، 2016، ص443) وهو ما يمكن ملاحظته في تشكيل تلك الكتائب والضباط الذين يقودون فصائلها وسراياها في تلك المؤسسة الأمنية ما بعد التسعينيات (جلود، 2012، مقابلة تلفزيونية)، بالإضافة إلى منح تلك الكتائب الأمنية امتيازات مالية خاصة (خليل، 2022، مقابلة شخصية).

قيادة سياسية بعقلية قبلية

لا بد في البداية من توضيح نقطة غاية في الأهمية، وهي أنّ الأنظمة السياسية الحاكمة في ليبيا (الملكية، ونظام القذافي) ورثت بلداً واسع المساحة جغرافياً، قليل السكان عددياً، بالإضافة إلى مجتمع تسوده الأمية والتخلف، كاد يكون عائقاً أمام عملية استقلال ليبيا عام 1951م، إذ تعدّ ليبيا من الناحية الاقتصادية، من أفقر دول العالم عند الاستقلال وحتى بداية الستينيات حين تم البدء في تصدير النفط وتحول البلد من دولة تعتمد على المساعدات والمنح الخارجية إلى واحدة من أغنى دول المنطقة (Ismail, 1956, p18). غير أن هذا المورد لم يتم استغلاله بطريقة تحقق تطوراً اقتصادياً فعلياً، أو تخلق مصادر أخرى للدخل القومي، بل بقيت الدولة الليبية ولأكثر من 7 عقود بعد الاستقلال تعتمد على النفط بوصفه مصدراً رئيساً ووحيداً للاقتصاد الوطني. أما ارتفاع معدلات الأمية وقلة عدد المتعلمين فكان أحد العوائق أمام الإدارة والمؤسسات عند الاستقلال، حيث أدى ذلك إلى سيطرة التحالفات القبلية القديمة على العلاقات داخل المجتمع الليبي، سواء في أقاليم شرق أو جنوب أو غرب البلاد، ولو بنسب متفاوتة بين تلك الأقاليم الثلاثة. ففي حين تسيطر التقسيمات والتحالفات القبلية فيما يعرف بإقليمي برقة وفزان (حميدة، 1998، ص113)، حيث استمر النظام القبلي منذ القرن التاسع عشر مؤثراً على الحياة السياسية والاجتماعية في الإقليمين، ومرجعاً تعود إليه تلك القبائل في تعاملاتها وتحالفاتها حتى بعد استقلال الدولة الليبية، فقد سيطرت التقسيمات والتحالفات القبلية في إقليم طرابلس، ولكن بمعدلات ومستويات أقل حدة وتأثيراً، نظراً لقربها من مركز اتخاذ القرار الحكومي ومستوى المدنية التي فرضتها المصالح الاقتصادية على مكونات المجتمع الطرابلسي (حميدة، 1998، ص84).

إن فشل الأنظمة الحاكمة لليبيا منذ الاستقلال، وعدم قدرتها على تحجيم الدور السلبي للعامل القبلي في الحياة السياسية، يقودنا إلى التساؤل حول ما إذا كانت السياسات المتبعة والآليات المستخدمة من قبل الأنظمة الحاكمة، مقصودة ومخططاً لها مسبقاً؟ أم أن هناك ظروفًا وعوامل منعت قيادات النظام الحاكم من تطبيق سياسات تتعارض مع مصالح وقوة تأثير القبائل على أفرادها، وبالتالي انعكست سلباً على بعض السياسات والقرارات الحكومية؟ وفي اعتقادي أنّ العاملين كانا موجودين واشتركا معاً في التأثير. فمن ناحية يرجع نجاح نظام القذافي في الاستمرار لمدة 42 سنة إلى قدرته على صياغة تحالفات

* - تم اكتشاف هذه المحاولة في أكتوبر 1993م التي ظهر فيها تخطيط جديد للجهة الوطنية لإنقاذ ليبيا باعتمادهم على ضباط من الداخل في صفوف جيش القذافي، فتمّ هجوم للقوات الخاصة التابعة للقذافي على معسكر بمدينة بني وليد وقصفه، وتمّ بعدها اعتقال عدد من الضباط وبعض المدّعين في عدد من الوحدات العسكرية وتمّ تنفيذ حكم الإعدام في ثمانية من ضباط المحاولة في الثاني من يناير 1997م، وهم: العقيد مفتاح قروم الورفلي، العقيد مصطفى أبو القاسم مسعود الككلي، المقدم سعد صالح فرج البرغشي، الرائد خليل صالح محمد الجدك، الرائد مصطفى اهليل الفرجاني، الرائد رمضان العيوري، وسعد مصباح الأمين الزبيدي، وسليمان غيث مفتاح.

جديدة بينه وبين القبائل المؤثرة والتكيف مع التركيبة القبلية المعقدة للمجتمع الليبي (الدامش 2022، مقابلة شخصية)، بحكم الخبرة والعقلية القبلية التي يملكها رأس النظام، والتي تجسدت في سياسات وقرارات تعامل فيها بشيء من الحذر مع عدد من القبائل بعد 1969م، خصوصاً في الشرق الليبي الذي كانت أغلبته لا تزال تدين بالولاء بشكل أو بآخر للحركة السنوسية، المتمثلة بعد ذلك في النظام الملكي 1951-1969، ودفع هذا الأمر بنظام القذافي للبحث عن أفضل الوسائل والأساليب لاستقطاب أعيان بنغازي وشيوخ القبائل في الشرق الليبي لتقوية قبضته في برقة، متبعاً في ذلك أسلوب التعامل التقليدي للنظام الملكي (حميدة 1998، ص 121).

ويمكن للمتابع لحركة التفاعل داخل النظام السياسي الليبي في حقبة القذافي، أن يلحظ التصنيف غير المعلن للقبائل على أساس قربها أو بعدها من النظام، والذي كان أساس التعامل الحكومي مع المكون القبلي بوصفه أحد الفاعلين في الحياة السياسية الليبية، مما يبين كيف كانت العقلية القبلية تعمل على مستوى القيادة السياسية في ذلك النظام الذي قسّم القبائل الليبية إلى ثلاث مستويات: (خليل 2022، مقابلة شخصية).

المستوى الأول: ويضم القبائل التي كان يطلق عليها سابقاً الصف الفوقي. (القذافي، ورفلة، أولاد سليمان، سكان ودان وهون في الجفرة)، مع بعض التغيرات التي استطاع النظام إحداثها، حيث انضمت لهم بعض القبائل مثل قبيلة المقارحة، وهو استمرار للتحالف القبلي الذي كان سائداً في فترة الحكم العثماني (حميدة 1998، ص 84-31). وقد كانت قبائل المستوى الأول الأكثر استفادة من الدولة الليبية طيلة 42 سنة 1969-2011، حيث استحوذ أفرادها على أغلب المناصب الحكومية والأمنية الحساسة، بالإضافة إلى حصولهم على الامتيازات: كالبعثات الدراسية عند مقارنتهم بغيرهم من أبناء القبائل الأخرى (جلود، 2012، مقابلة تلفزيونية). ويبدو أنّ ما حصل عليه أبناء تلك القبائل من حظوة في إدارة البلاد، يرجع إلى ما يمثلونه من طوق قبلي أمني يحافظ على استقرار النظام، ويتصدى للمعارضة ومحاولات الانقلاب والاعتقال التي قد يتعرض لها من قبل باقي القبائل.

المستوى الثاني: ويضم القبائل التي لها تأثير جهوي في مناطق ليبيا الثلاث: برقة، طرابلس، وقران، حيث كانت تلك القبائل تسيطر على المناصب الإدارية في تلك الأقاليم بحكم عددها وامتدادها الجغرافي، مثل قبيلة العواقر في بنغازي، والعبيدات في طبرق، والبراعصة في البيضاء. ولكن هذه المكانة الجهوية كانت لا تكفي في بعض الأحيان لسيطرة تلك القبائل، بسبب حدوث تحالفات من عدة قبائل أخرى ضدها، الأمر الذي كان يتطلب منها التحالف مع النظام الحاكم وتدخله لتزكية شخصيات قبلية معينة، ودعمها للوصول لتلك المناصب؛ بناء على ارتباط تلك الشخصيات بالنظام من خلال حركة اللجان الثورية أو المؤسسات الأمنية. المستوى الثالث: ويضم بقية القبائل الأقل تأثيراً في الحياة السياسية، والتي وجدت نفسها محتاجة للتحالف مع النظام لحماية نفسها من سطوة قبائل المستويين الأول والثاني، والحصول على بعض الامتيازات السياسية والخدمات العامة على مستوى مناطقها.

بشكل عام يمكن القول: إنّ علاقة المستويات الثلاثة السابقة من القبائل مع النظام الحاكم من خلال أعيانها وشيوخها، كان يحقق فائدة للطرفين، فمن ناحية المشايخ والأعيان فإنه يضمن لهم المحافظة على مكانتهم ومناصبهم العائلية في مواجهة العائلات المنافسة لهم على قيادة قبائلهم، وفي مواجهة خصومهم من السياسيين أو القادة القبليين من القبائل الأخرى، من خلال الارتباط بشكل أو بآخر بالنظام الحاكم (السلطة). ومن ناحية أخرى، فقد كان رأس النظام يدرك هذه المصلحة القبلية الضيقة لمشايخ القبائل، ويتعامل معها بعقلية قبلية، وبأسلوب الترغيب أحياناً، والترهيب أحياناً أخرى وفقاً لمصلحة النظام. ففي الوقت الذي منح فيه النظام مشايخ تلك القبائل أدواراً اجتماعية وسياسية، وبعض الامتيازات والهدايا، وأرسل أبناءهم وأقاربهم في بعثات دراسية. فقد همّش النظام في المقابل شيوخ القبائل المشكوك في ولائهم، واستبعدهم عن مركز الثقل وقيادة القبيلة، واستبدل بهم مشايخ وعائلات جديدة دعمها النظام ليمنحها ثقلاً سياسياً واجتماعياً لم يكونوا يتمتعون به في السابق. وإضافة إلى ذلك، استغل النظام الحاكم بعض الحوادث لإيقاع عقوبات جماعية على أية قبيلة يشق أفرادها عصا الطاعة بشكل فردي أو جماعي، من خلال عزلها وتحجيم دورها السياسي (خليل 2022، مقابلة شخصية). وهو ما دفع إلى تمرد تلك القبائل على النظام عندما أتاحت لها الفرصة عام 2011م بانضمامها إلى الثورة، لشعورها بالاضطهاد وغياب التنمية والتوزيع غير العادل للثروة (بكس 2016، ص 355).

النظام الحاكم وتنوع الشرعيات

أولاً: الشرعية العسكرية والشرعية الثورية

إنَّ عقدة الشرعية تكاد تكون لعنة تلاحق الأنظمة السياسية الحاكمة في ليبيا منذ الاستقلال، حيث اعتاد النظام الملكي (1951-1969) على الاستفادة من الطبيعة الدينية - الصوفية للحركة السنوسية، ودورها في الجهاد، والشخصيات المؤثرة داخل القبائل لمنحه الشرعية، خصوصاً في المنطقة الشرقية، سواء في فترة قيادة المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي لليبيا أو بعد ذلك، من أجل تثبيت أركان النظام الملكي بعد إعلان استقلال ليبيا. وإذا كان البعض يرى أن العلاقة الإيجابية بين النظام الملكي والمنظومة القبلية وما ترتب عنها من تمتع شيوخ القبائل ببعض الامتيازات كمكافأة من النظام الملكي لهم لموقفهم الداعم لتثبيت محمد إدريس السنوسي ملكاً على ليبيا (بربوع، 2022، مقابلة شخصية). فإنَّ البعض الآخر يعتبره نوعاً من البحث عن الشرعية الشعبية التي يفتقدها النظام، حيث تعتقد بعض القوى الوطنية أن تحالف الحركة السنوسية مع دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية هو من أوصل الملك إدريس إلى السلطة في ليبيا، وبالتالي فقد جاءت شرعية النظام الملكي من الخارج، ولم تكن من خلال الرضا الشعبي الداخلي (خليل، 2022، مقابلة شخصية).

ولم يكن تعامل نظام القذافي مع قضية الشرعية والقبلية في ليبيا مختلفاً كثيراً عن النظام الملكي، ولكنه كان متطوراً في وسائل تعامله عن ذلك النظام، وإن كان يصبّ في نفس الهدف وهو كيفية الحفاظ على حكم ليبيا. إنَّ ذلك النظام الذي وصل إلى السلطة من خلال الشرعية العسكرية عام 1969، وتمتعه بالتأييد الشعبي نتيجة للشعارات التي رفعها (القومية العربية، الوحدة العربية، مقاومة الاستعمار) التي كانت رائجة في تلك الفترة والمتمثلة في التيار الناصري للحصول منها على التأييد الشعبي، سرعان ما افتقد تلك الشرعية الشعبية التي هي الأساس لاستقرار أي نظام سياسي، خصوصاً بعد وفاة جمال عبد الناصر وانحسار التيار القومي في العديد من الدول العربية، وما ظهر بعد ذلك من الاختلاف والصراع بين أعضاء مجلس قيادة الثورة^(*)، بسبب اختلاف رؤيتهم لمستقبل النظام السياسي الليبي من جهة، ورغبة العقيد القذافي بالانفراد بالسلطة، وتهميش دور بقية ضباط الانقلاب المسلح من جهة أخرى، وهو ما أضعف الشرعية العسكرية أساساً للحكم نتيجة الصراع بين أعضاء مجلس قيادة الثورة، والذي حسم في منتصف السبعينيات لصالح تيار القذافي داخل المجلس (بربوع، 2022، مقابلة شخصية).

نتيجة لذلك الصراع الذي أدى إلى إضعاف الشرعية العسكرية، فقد اتجه النظام منذ منتصف عقد السبعينيات للبحث عن مصدر آخر للشرعية والحصول على الولاء الشعبي من خلال ما أطلق عليه بالشرعية الثورية. فكان إعلان القذافي في مدينة زوارة فيما عُرف (بخطاب النقاط الخمس)، حيث مثل ذلك الخطاب نقطة تحول في الأفكار السياسية للقذافي ومستقبل نظامه السياسي المبني على إضعاف واستبعاد كل القوى السياسية المستقلة الموجودة في الساحة السياسية الليبية (الأحزاب السياسية، الاتحادات، والنقابات)، ورسم دور جديد لها، وهو ما أدى إلى بروز وتنامي القوى المعارضة من الداخل والخارج، والتي تجسدت في الحركة الطلابية داخل الجامعات الليبية التي خاضت صراعاً فكرياً، حسمه نظام القذافي لصالحه بعد صدام بين أنصاره وتلك القوى الطلابية المعارضة في عقد السبعينيات من القرن العشرين (النير، 2016، ص - 450452).

لقد تزامن ذلك الصراع مع التغير في الفكر السياسي لقيادة النظام ورؤيته لكيفية السيطرة على نواحي الحياة السياسية والاقتصادية، وهو ما ظهر واضحاً فيما أطلق عليها (النظرية العالمية الثالثة)، وصدور الفصول الثلاثة للكتاب الأخضر، التي توضح بما لا يدع مجالاً للشك حقيقة التخبّط الفكري الذي كان يعاني منه النظام الحاكم بين القومية العربية، وما يمكن أن نطلق عليه الاشتراكية من منظور القذافي. فقد رسم القذافي على المستوى السياسي، صورة نظرية خيالية لكيفية حكم الشعب لنفسه بنفسه، بينما كان نظامه عملياً وعلى أرض الواقع، مثلاً لنظام حكم مركزي يدار من خلال الأجهزة الأمنية، وحركة اللجان الثورية التي كانت تسيطر على كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية في تلك الفترة. وقد خاض النظام الحاكم معارك السيطرة على المجتمع الليبي وانتزاع الشرعية

* - مجلس قيادة الثورة: هو الجسم الذي قاد انقلاب الفاتح من سبتمبر 1969 معلناً إلغاء النظام الملكي وقيام الجمهورية العربية الليبية وحكمها رسمياً ما بين عامي 1969 و1977. تكون من 12 شخص جميعهم عسكريين. وترأس المجلس العقيد معمر القذافي الذي مارس قدراً كبيراً من النفوذ. عام 1977، ألغى القذافي الجمهورية وأعلن قيام الجماهيرية ونتيجة لذلك، تم إلغاء مجلس قيادة الثورة رسمياً وحلّت مكانه الأمانة العامة لمؤتمر الشعب.

من خلال التهيب وموجة من الإعدامات التي طالت كل أنواع المعارضين لتحقيق ما يمكن تسميتها (الشرعية الثورية). ولم يكن الأمر على المستوى الاقتصادي أقل سوءاً، حيث سعى النظام الحاكم إلى فرض سيطرة الدولة على أغلب الأنشطة الاقتصادية، وتم إلغاء القطاع الخاص، بل وتجريم التجارة واعتبارها ظاهرة استغلالية يجب محاربتها، وبالتالي تمّ الزحف على كل المصانع والشركات الخاصة وتحويل ملكيتها إلى الدولة (القطاع العام).

ثانياً: الشرعية القبلية طريقاً للشرعية الشعبية

بشكل عام، يمكن القول: إنّ السعي للحصول على الشرعية الشعبية من خلال القبيلة هو ما يميز النظام الحاكم لليبيا بعد 1969م، وإن كان هذا المسعى يزداد حدة من فترة إلى أخرى، وفقاً لما تملّيه الظروف الداخلية والخارجية من جهة، ومصصلحة مكونات النظام السياسي من جهة أخرى. ولعل نجاح نظام القذافي في حكم ليبيا لمدة 42 سنة، راجع إلى انتحاجه سياستين، حققنا له الاستفادة من الطابع القبلي للمجتمع الليبي، وهما: سياسة التحالف مع القبائل التي تؤيد النظام، وسياسة العقاب للقبائل المعارضة لنظام الحاكم (الدهاشن، 2022، مقابلة شخصية).

أ- سياسة تحالف النظام مع شيوخ القبائل

إنّ سياسة الإغراء ومنح الامتيازات والأدوار السياسية والمناصب الإدارية المهمة هي إحدى السياسات التي اتّبعها النظام لضمان الولاء القبلي والبحث عن الشرعية. ويتضح تأثير تلك السياسة من خلال ظهور زعامات قبلية جديدة موالية للنظام، الذي ساعد على تشكيلها، بأنّ أعطاهم أدواراً ومهاماً من أجل الحفاظ على النظام الحاكم، وسمح لها بالاتصال الدائم بأجهزة الدولة (خليل، 2022، مقابلة شخصية). وكانت المهمة الأساسية التي أوكلها النظام لشيوخ وأعيان هذه القبائل، تتراوح بين العمل الاجتماعي التضامني والعمل السياسي، الذي يظهر عبر ترسيخ التوجهات الأيديولوجية والرؤية والممارسة السياسية، وفقاً لتوجهات وأفكار رأس النظام، والواردة في الكتاب الأخضر. وقد ظهر دور القيادات القبلية وتأثيرها عبر تنظيمها في هيكلية منظمة أطلق عليها تسمية (القيادات الشعبية الاجتماعية)^(*) التي أنيطت بها مهام السيطرة على هذا المكون الاجتماعي-السياسي، وقيادته بشكل يضمن ولاءه للنظام الحاكم، وهو ما يتضح من خلال المهام التي ذكرها القذافي في خطابه في ملتقى تأسيس تلك القيادات عام 1997^(**).

إنّ ظهور القيادات القبلية تحت مسمى جديد ومنظم ومعترف به من قبل الدولة، والمتمثل في القيادات الشعبية الاجتماعية عام 1997، يجب أن نضع في سياق الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تمرّ بها ليبيا في فترة التسعينيات من القرن العشرين، وهي ظروف أمنية وسياسية واقتصادية، ساعدت في إعطاء صلاحيات ومهام للقبيلة في الحياة السياسية. فمن الناحية الأمنية، فإنّ حالة عدم الرضى بين أفراد وضباط المؤسسة العسكرية عن السياسات التوسعية التي يتبعها النظام، وأهمّها النزاع بالجيوش الليبي في حروب ومغامرات عسكرية، أبرزها الحرب الخاسرة في تشاد، أدت إلى حدوث عدد من محاولات الانقلاب والاعتقال التي تعرض لها رأس النظام نفسه (معمر القذافي) (خليل، 2022، مقابلة شخصية).

ومن الناحية السياسية، كانت البلاد تعاني من التصحّر على مستوى الحياة السياسية: نتيجة عدم وجود قنوات للمشاركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية، فحتى المؤتمرات الشعبية التي كان النظام يعتبرها القناة الوحيدة للتعبير عن الآراء السياسية، شهدت عزوفاً شعبياً عن حضور جلساتها، تعبيراً عن عدم الرضى الشعبي؛ بسبب التناقض الواضح بين ما تتمّ الدعاية له في وسائل الإعلام الرسمية، ووفقاً للأفكار الأيديولوجية التي جاء بها معمر القذافي في الفصل الأول من الكتاب الأخضر، وبين الواقع الذي كان يعيشه المواطن، من: كبت للحريات، وعدم السماح إلا للآراء والأصوات الداعمة والمتوافقة مع الأيديولوجية المطبقة، والتي تستقي أفكارها من توجهات القذافي فقط (بربوع، 2022، مقابلة شخصية).

أما من الناحية الاقتصادية، فكانت البلاد تمرّ بظروف اقتصادية صعبة نتيجة العقوبات الدولية التي كانت لها آثار سلبية على كل قطاعات الاقتصاد الليبي، وهي العقوبات التي فرضتها مجموعة من الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية تسعينات القرن العشرين، بوصفها جزءاً من سياسة

* - وهو تنظيم تأسس في 3 مارس 1997م، في ملتقى حضره العقيد القذافي، وضمّ أعضاء حركة اللجان الثورية، وأعضاء المؤتمر الشعبي العام.

** - أكد القذافي على أنّ مهام هذه القيادات هو التأثير في الناس. حيث قال "القيادات الشعبية الاجتماعية هم الناس المحترمين في الشارع الليبي الذين كلمتهم مسموعة، وإذا قالوا للناس أخرجوا يخرجون، وإذا قالوا ادخلوا لبيتكم يدخلون".

الهيمنة، لإقامة نظام أحادي القطبية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وسخرت لها المنظمات الدولية لمعاقبة الأنظمة المارقة التي تدعم الإرهاب وفقاً للرؤية الأمريكية، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم 748 لسنة 1992، (مجلس الأمن. 1992. قرار 748) بفرض مجموعة من العقوبات حتى تمتثل حكومة ليبيا للتحقيقات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد ساهمت تلك السياقات الثلاثة: الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، بشكل واضح ومؤثر في ظهور الدور الجديد والمقنن الذي رسمته القيادة السياسية في ليبيا، لتقوم به القيادات القبلية تحت المسمى الجديد (القيادات الشعبية والاجتماعية) بعد 1997. ويتضح ذلك الدور في فترة التصعيد الشعبي (الانتخابات) للمناصب السياسية (أمانة المؤتمر الشعبي الأساسي، واللجان الشعبية). على مستوى البلديات والمدن في ليبيا، حيث تقوم القيادات الشعبية بتوجيه قبائلها لاختيار الأفراد ذوي الانتماء السياسي الموالي والمؤمن بالأفكار الأيديولوجية التي يتبناها النظام الحاكم، بل امتدت صلاحيات تلك القيادات الشعبية، إلى الاعتراض على ترشح بعض الشخصيات للمناصب السياسية والنقابية والروابط المهنية، بحجة عدم التزامها بتوجهات وأفكار النظرية العالمية الثالثة، وبالتالي فإن اختيار الأشخاص للعديد من المناصب السياسية والإدارية لم يكن مقيداً بشرط الكفاءة، وإنما بشرط القبول والموافقة من قبل تلك الجهات القبلية في الدولة (بربوع. 2022. مقابلة شخصية).

ب- سياسة معاقبة القبائل المعارضة

اتبع النظام في هذا الشأن، مجموعة من السياسات وأصدر العديد من القرارات، تبدأ بسحب الامتيازات من القبائل المعارضة، إلى تغذية وتحريك النزاعات والصراعات القبلية القديمة من خلال دعم القبائل الأخرى التي لها مع القبائل المعارضة نزاعات أو منافسات تاريخية. ولم تقتصر تلك السياسة على تقوية النزاعات القبلية على مستوى الأطراف فقط، أي في المدن التي يغلب عليها الطابع القبلي، بل تعدتها إلى المدن الكبيرة التي أصبح تأثير العامل القبلي فيها ضعيفاً؛ نظراً للمدينة وارتفاع مستوى التعليم في تلك المدن. لقد أدركت القيادة السياسية ومن ورائها النخبة السياسية الحاكمة في عقد التسعينيات، أن إحياء وتقوية الدور السياسي للقبيلة داخل المدن الكبيرة مثل العاصمة طرابلس، سيؤدي إلى كسب تأييد أبناء تلك القبائل وضمهم في مواجهة أية حركة معارضة وفقاً لرؤية النظام، وتأسست في تلك الفترة ولهذا الغرض ما تعرف بـ (الروابط الشبابية للقبائل) داخل مدينة طرابلس (*).

إن ما يمكن أن نصف به الحياة السياسية الليبية منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، هو السعي الواضح للنظام الحاكم للحصول على الشرعية الشعبية، وكان يدفعه إلى هذا عاملان:

العامل الأول: الحصار الدولي المفروض على ليبيا نتيجة ما يعرف بقضية لوكربي.

العامل الثاني: المحاولات الانقلابية داخل الجيش الليبي، والتي كانت أخطرها محاولة عام 1993 (*). والتي كانت رد فعل على هزيمة تشاد سنة 1987م. لقد دفعت تلك الظروف الخارجية والداخلية النظام إلى السعي لتأمين أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي لتدعيم شرعيته، وبدلاً عن السعي للحصول على الشرعية من خلال القنوات الديمقراطية المعروفة، والتي كان يفتقدها ولا يؤمن بها. لا هو، ولا النخبة السياسية الحاكمة، أتجه نظام القذافي إلى الحصول على الشرعية الشعبية من خلال سياسات وقنوات تقليدية (خليل، 2022. مقابلة شخصية). وتظهر تلك السياسات في سلسلة الزيارات التي قام بها معمر القذافي لكل قبائل

* - تشكيل شباب على أسس قبلي يرأسه قيادة شبابية موالية لنظام القذافي حيث يتم اختيار تلك القيادات بعد التشاور مع مجموعة من الجهات الرسمية على رأسها سيف الإسلام معمر القذافي، مكتب الاتصال باللجان الثورية والقيادات الشعبية الاجتماعية لتلك القبائل، وكان من الأهداف المعلنة لتلك الروابط هو تنظيم شباب تلك القبائل والاستعداد لتضحية من أجل حماية النظام الجماهيري (نظام القذافي).

* - هي محاولة انقلابية من قبل مجموعة من الضباط في الجيش الليبي ينتمي قائد الانقلاب إلى قبيلة ورفلة الموالية للقذافي، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ النظام الحاكم مجموعة من الإجراءات ضد القبيلة وحصارها، بالإضافة إلى توجيه القيادات القبلية لقبائل ورفلة بضرورة التبرؤ من أولئك الضباط وعائلاتهم.

المدن الليبية تقريباً أثناء تلك الفترة الحاسمة من تاريخ حكمه، حيث كانت تقدم له الهدايا والمنازل دليلاً على ولاء القبائل له ولنظامه السياسي، بالإضافة إلى الوثائق المكتوبة، التي تعلن فيها تلك القبائل التزامها وإيمانها بالمبادئ وتجديد ما يطلق عليه بالمبايعة للقذافي بقيادة ليبيا^(**).

القبيلة من الدور الإيجابي إلى الدور السلبي

إن الدور الذي قامت به القبيلة في إدارة الصراع في ليبيا منذ 2011، يعطى مؤشراً على ولادة واقع جديد وخطير، والمتمثل في زيادة الدور السلبي للقبيلة، وهو ما يمكن أن نصف به تلك الفترة. فإذا كان دور القبيلة قبل 2011 يتّصف بالبراغماتية، حيث تحول من الدور الاجتماعي والذي ينحصر عادة في حلّ الخلافات القبلية، إلى القيام بأدوار سياسية من خلال المناورة والمساومة، والسعي لتقاسم المناصب والمغانم من أجل الحصول على بعض المنافع والوظائف السياسية لأفرادها، وفقاً لما تسمح به الآليات السائدة، وفي ظل نظام سياسي يعطي لهذا المكون الاجتماعي الفرصة ليكون مؤثراً في الحياة السياسية الليبية. فإن ذلك الدور تغير بشكل واضح، ليصبح ذا طبيعة سلبية تمسّ مسألة السيادة، فتحوّل من أداة لتحقيق الوحدة الوطنية التي اجتمعت حولها كلّ القيادات السياسية، وسعت إلى تحقيق استقلال ليبيا سنة 1951م بوصفها وحدة واحدة تضم الأقاليم الثلاثة (طرابلس، برقة، فزان)، إلى معول لتقسيم البلاد بعد 2011 وهو ما يتضح من خلال النقطتين التاليتين:

أولاً: الدعوة إلى تطبيق النظام الفيدرالي:

حيث تسعى بعض قيادات القبائل في ظلّ الأوضاع الأمنية الهشة والنزاعات المتزايدة، إلى فرض قواعد جديدة للعبة السياسية تسمح لها بالاستئثار بنصيب أكبر من السلطة والثروة على حساب باقي أبناء الوطن. ويبدو أن تطبيق نظام فيدرالي هو الحلّ الذي تفضله بعض القوى القبلية للنزاع الليبي في مرحلة ما بعد 2011، بدليل الدعوات التي أطلقها التيار الفيدرالي للعودة إلى العمل بدستور ما قبل 1963 الذي يقسم ليبيا إلى ثلاثة أقاليم سياسية. وقد نزعّم هذا الاتجاه عدد من الأعيان المحسوبين على التيار القبلي، خصوصاً في شرق ليبيا، وإن كان بعضهم يعمل تحت غطاء سياسي برلماني. وإذا كانت حجج أنصار ذلك التيار تتمحور حول أن النظام السياسي السائد منذ 1969، لا يحقق تقاسماً عادلاً للسلطة والثروة بين قبائل المنطقة الشرقية وقبائل المنطقة الغربية من ليبيا، فإنّ الواقع يدحض تلك الحجج، فذلك التهميش والاستبعاد السياسي لم يكن مقتصرًا على المنطقة الشرقية فقط، بل كان يعمّ كل مناطق ليبيا، نتيجة لطبيعة نظام القذافي الذي تميّز بالفردية والانغلاق، وأسهم بشكل مُمنهج في تدمير البنى السياسية المختلفة، مما نتج عنه فراغ مؤسسي ودستوري استمر لأكثر من أربعة عقود (العبيدي، 2019، ص 8-1).

ثانياً: الدعوة للتدخل الخارجي:

بدلاً من الدعوة إلى إصلاح النظام السياسي، بحيث يكفل توزيعاً عادلاً للسلطة والثروة بين مناطق ليبيا، اتّجهت بعض القوى القبلية إلى منح الشرعية للتدخلات الخارجية، مما يهدد أمن ووحدّة التراب الليبي. إنّ تطوّر الأحداث خلال المواجهات العسكرية الداخلية بين الأطراف المتصارعة في ليبيا 2020/2019 (حكومة الوفاق/ وقوات الكرامة بقيادة الجنرال خليفة حفتر)، توضّح لنا كيف تمّ توظيف العامل القبلي في هذا الصراع. فبعد فشل الحملة العسكرية التي شنها الجنرال على العاصمة طرابلس، وتراجع قواته إلى ما قبل 2019/4/4، اتجه لاستخدام العامل القبلي لشرعنة وزيادة التدخل الأجنبي بهدف إيقاف قوات الوفاق التي كانت تتقدم باتجاه المدن التي تسيطر عليها قواته ومرتبقة فاغنر. لقد اتبع الجنرال خليفة حفتر خطوتين لتحقيق ذلك الهدف: (خليل، 2022، مقابلة شخصية).
الخطوة الأولى: توجهه بعد فشل حملته العسكرية إلى تصوير الصراع في ليبيا على أنه صراع جهوي تقوده بعض قبائل غرب ليبيا للسيطرة على باقي المكونات الاجتماعية، خصوصاً في الشرق والجنوب الليبي، مستفيداً من تصريحات بعض الأطراف والقيادات القبلية، ووسائل الإعلام غير المسؤولة من الطرفين، والتي ساهمت في ظهور ما يمكن أن يطلق عليه خطاب الكراهية.

^{**} - وثائق العهد والمبايعة، متحف السرايا الحمراء، طرابلس ليبيا. (وهي وثائق كتبها معظم القبائل التي زارها معمر القذافي تؤكد فيها الولاء لشخصه والاستعداد للدفع عنه وعن نظامه إذا لزم الأمر).

الخطوة الثانية: سعي خليفة حفتر للحصول على الشرعية الشعبية (الشرعية القبلية) للتدخل الأجنبي، ويتضح ذلك من خلال لقاء أعيان بعض القبائل الليبية الموالية لقوات الكرامة، مع الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي) في شهر يونيو 2020 والذي ظهر فيه أولئك الأعيان وهم يدعون القوات المصرية للتدخل في ليبيا (الطويش، 2020. مقابلة تلفزيونية).

مما سبق، يمكن ملاحظة التطور السلبي لدور العامل القبلي في الحياة السياسية الليبية ما بعد 2011م، وإذا كان لهذه الصورة السلبية لممثلي القبائل في هذه المرحلة مبرراتها لدى المحسوبين على التيار القبلي، باعتبارها جاءت ردة فعل على الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس (خطاب، 2020. مقابلة تلفزيونية)، فإنها توضح في الوقت نفسه، كيف أصبحت القبيلة تنصرف وكأنها نظير، وفي نفس المستوى السياسي، لمؤسسات الدولة الرسمية. فالدعم التركي لقوات الجيش الليبي جاء نتيجة للاتفاقية التي وقّعت بين الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية التي تمثل أعلى جبهة رسمية في الدولة الليبية، وبالتالي يجب أن تخضع لها كل مكونات النظام السياسي الليبي ومؤسساته الرسمية وغير الرسمية، والقبيلة أحد تلك المكونات.

إن هذا التوظيف السياسي للعامل القبلي هو امتداد لما تعود عليه شيوخ تلك القبائل من تنفيذ من أوامر من يملك عناصر السلطة والقوة، وهو تيار الكرامة بزعامة الجنرال خليفة حفتر في الشرق الليبي. وما يمكن قوله في هذا الخصوص: إن دور القبيلة في مرحلة صراعها مع التيار المدني الرافض لعودة حكم العسكر 2011-2020، حولها إلى أداة لشرعنة التدخل الخارجي للحفاظ على المكاسب السياسية التي يتمتع بها بعض أعيان تلك القبائل على حساب الدولة المدنية التي تسعى بعض القوى السياسية الأخرى لبنائها. إن هذا الصراع بين الدولة والقبيلة لم يكن ظاهراً بشكل واضح في فترة 1969-2011 بسبب طبيعة النظام السياسي الذي يتسم بالقبضة الأمنية من جهة، ونجاحه في إخضاع وتسيير العامل القبلي من خلال سياسات وآليات معينة من جهة أخرى.

الخاتمة

إن عدم وجود رؤية وطنية تؤسس لنموذج للتنمية الشاملة في ليبيا هو أحد السمات الأساسية للأنظمة السياسية التي حكمت ليبيا منذ الاستقلال. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى دخل الأفراد؛ الناتج عن اكتشاف النفط، فإن تلك الأنظمة فشلت في بناء مؤسسات مجتمع مدني وأحزاب سياسية تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية؛ مما أدى إلى وجود فراغ كان لا بد من ملئه بطريقة تقليدية، تقاسم من خلالها النظام المصالح مع القبيلة وفقاً لما تسمح به تلك الأنظمة، وتحقق سيطرته واستمرار وجودها.

وإذا كان نظام الحكم في ليبيا خلال 1969-2011، والذي يصنف بأنه نظام حكم شمولي فاقده للشرعية، وفقاً لمقاييس ومعايير الديمقراطية الغربية، فإن الواقع كان يشير إلى تمتع ذلك النظام بدرجة من الشرعية وإن كانت متذبذبة المصادر، انتقل خلالها من الشرعية العسكرية إلى الشرعية الثورية، من دون أن يغفل الشرعية القبلية التي كانت القيادة السياسية للنظام تجيد استخدامها للحصول على الشرعية الشعبية في شكلها التقليدي، من خلال تبني ائتلافات قديمة يتم التحكم فيها من خلال قوانين وتحالفات اجتماعية متأصلة.

لقد ساهمت مجموعة من العوامل والأحداث من جهة، والطبيعة القبلية للمجتمع الليبي من جهة أخرى، إلى امتلاك النظام معرفة وخبرة بالتناقضات القبلية في ليبيا، وكيفية استعمالها في التعامل مع أغلب القضايا الداخلية التي للقبيلة دور مؤثر فيها بشكل أو بآخر.

أما عن الفترة ما بعد 2011 فتلاحظ آثار الأفكار والموروث القبلي الذي تركه النظام السابق على استقرار البلاد، ببروز الدور السلبي للعامل القبلي، في الوقت الذي تمر فيه البلاد بفترة من عدم الاستقرار؛ ساهمت فيها الأحداث السياسية والظروف الاقتصادية، والتدخلات الأجنبية، بالإضافة إلى التناقضات القبلية التي ظهرت على السطح، وكيفية تعامل المؤسسات الرسمية معها لمعالجة أغلب القضايا الداخلية، التي للقبيلة دور مؤثر فيها بشكل أو بآخر، على حساب المعرفة والخبرة بإدارة الدولة وتنظيم علاقتها بأسلوب حديث مع مؤسسات المجتمع المدني.

التوصيات

إنّ دور القبيلة في الحياة السياسيّة الليبية حقيقة لا بدّ من التعامل معه بواقعيّة، من خلال سياسات عامة تهدف إلى زيادة إيجابيّات ذلك الدور وتقليل سلبيّاته. وفي هذا الخصوص نصي بوضع سياسات عامة لهذا الغرض على مراحل ثلاث (قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل): تهدف إلى تحقيق تنمية سياسيّة للمجتمع الليبيّ لا تقلّ أهميّة عن السعي إلى تحقيق تنمية اقتصاديّة، بل يجب أن تكون متوازنة ومتزامنة معها.

المرحلة الأولى (قصيرة الأجل):

ويتمّ وضعها وتنفيذها في الظروف الراهنة، التي تتصف: بضعف مؤسسات الدولة، وانتشار السلاح، وتعدد القوى السياسيّة والقبليّة التي تسعى إلى تحقيق مصالح أيّة ضيقة، ويكون هدفها الاستفادة من القواسم المشتركة بين الدولة والقبيلة وحلّ الخلافات من خلال القانون الذي تمثله الدولة، والعرف الذي تمثله القبيلة، واعتماد سياسة تأخذ في الاعتبار استقرار الدولة وبناء مؤسسات رسميّة تتمتع بالرضى القبليّ (الشرعيّة القبليّة) من جهة، ومصالح القبيلة من جهة أخرى.

المرحلة الثانية (متوسطة الأجل):

ويتمّ وضعها وتنفيذها بعد صدور دستور ينظم اختصاصات الجهات الرسميّة وغير الرسميّة في العمليّة السياسيّة، وإجراء انتخابات عامّة تنتج عنها سلطات تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة ذات شرعيّة شعبيّة، والبدء بوضع قوانين وإصدار قرارات تقلص تدريجيّاً الدور السياسيّ لشيوخ وأعيان القبائل، وتعطي دوراً سياسيّاً أكثر فاعليّة للأحزاب السياسيّة ومنظمات المجتمع المدنيّ الأخرى.

المرحلة الثالثة (طويلة الأجل):

ويتمّ وضعها وتنفيذها بهدف بناء جيل يرفض الدور السياسيّ للقبيلة، ويؤمن بدور للدولة ومؤسساتها، أو ما يمكن أن نسميه الأمة الليبيّة طريقاً أمثل لتقليص وإنهاء الدور السياسيّ للقبيلة وتوظيفه. ويتطلب ذلك، تأسيس نظام ديمقراطيّ، ووضع مناهج تعليميّة وطنيّة، ورسم سياسات رسميّة طموحة، وتبني خطاب إعلاميّ واعٍ، تعمل بمجموعها على تنشئة جيل واع ومدرك للدور الإيجابيّ للمؤسسات المجتمعيّة المدنيّة الأخرى غير القبيلة (الأحزاب السياسيّة، جماعات المصالح، النقابات المهنيّة....). ويمكن في هذا الشأن، الاستفادة من تجارب دول أخرى كان للمكون القبليّ فيها دور سياسيّ مماثل، لكنّها وضعت نهاية له من خلال سياسات تعليميّة واجتماعيّة، أضعفت في النهاية هذا الدور حتى أصبح الحديث عن القبيلة ودورها غير مقبول لدى الأفراد، مقارنة بالدور الذي تلعبه أجهزة الدولة والمؤسسات المدنيّة الأخرى.

المراجع:

- 1- الأطروش، صالح، كبير مشايخ وأعيان قبيلة المغاربة الليبيّة. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبيّة. <https://www.youtube.com/watch?v=qkEqjxjsuw>
- 2- اغسطيني، هنريكو دي. (1974). سكان ليبيا، ترجمة: خليفة التليسي. ط1. الدار العربيّة للكتاب. طرابلس، ليبيا.
- 3- البرغفي، عبد السلام، أحد مشايخ قبيلة البراغثة. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبيّة. <https://www.youtube.com/watch?v=z8Hg8x5wzkc>
- 4- بركات، حليم. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين. ط1. مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت، لبنان.
- 5- بكيس، نور الدين. (2016). يناير. "القبيلة والربيع العربي". مجلة دفتر السياسة والقانون. العدد 14. ص 348-355. الجزائر: جامعة الجزائر (2).
- 6- بوطالب، محمد نجيب. (2012). الظواهر القبليّة والجهويّة في المجتمع العربي المعاصر: (دراسة مقارنة للنورتين التونسيّة والليبيّة). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط1. الدوحة، قطر.
- 7- بوطالب، محمد. (2007). سييسولوجيا القبليّة في المغرب العربي. ط2. مركز دراسات الوحدة العربيّة. بيروت، لبنان.

- 8- التباوي، علي. كبير مشايخ قبائل التبو الليبية. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبية. <https://www.youtube.com/watch?v=z8Hg8x5wzkc>.
- 9- التير، مصطفى. (2016). الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي، العسكر ومعضلة التحول الديمقراطي، دراسة الحالة الليبية. مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط1. الدوحة، قطر.
- 10- جلود، عبد السلام. مقابلة تلفزيونية، تلفزيون العربية، برنامج الذاكرة السياسية، الجزء 1-6، 2012. تاريخ الدخول 2021/3/15. <https://www.youtube.com/watch?v=CohtsySzRXs>
- 11- حميدة، عبد اللطيف. (1998، فبراير). المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت لبنان.
- 12- خطاب، حافظ، كبير مشايخ قبيلة المنفى. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبية. <https://www.youtube.com/watch?v=z8Hg8x5wzkc>.
- 13- خليل، البشير. (8 أبريل 2022). مقابلة شخصية معضابط سابق في الجيش الليبي، وعضو قيادة الشعبية الاجتماعية. طرابلس، ليبيا.
- 14- خير الله، الطيب، كبير مشايخ قبيلة العبيدات. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبية. <https://www.youtube.com/watch?v=z8Hg8x5wzkc>
- 15- الداهش، عبد الرزاق. (2022، فبراير 9). مقابلة شخصية مع كاتب وصحفي ليبي. طرابلس، ليبيا.
- 16- العبيدي، أمال. (2001). "الهوية في ليبيا: دراسة ميدانية". المستقبل العربي. العدد 367. ص ص 141-154.
- 17- العبيدي، أمال. (2015). "الهوية في ليبيا: توجهات الولاء والانتماء" في المسح العالي للقيم: المسح الشامل لآراء الليبيين في القيم- التقرير النهائي: بنغازي، ليبيا. تقرير مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي.
- 18- العبيدي، أمال. (2015). "تقرير استطلاع لآراء الليبيين حول الحوار الوطني". مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي. بنغازي: ليبيا. <https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions>
- 19- العبيدي، أمال. (2019). "الدور الرسمي وغير الرسمي للقبيلة في ليبيا الانتقالية". https://www.academia.edu/42212409/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A_%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D9%8A_%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%84%D9%85_%D8%B9%D8%A7%D9%85?auto=download
- 20- الفاندي، صالح، كبير مشايخ قبائل ترهونة. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبية. <https://www.youtube.com/watch?v=IN811T-ki3U>.
- 21- القبلاوي، عيسى. (2005). بدايات التخلف في الوطن العربي: أمثلة تطبيقية من ليبيا. ط1. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. طرابلس، ليبيا.
- 22- القذافي، سيف الإسلام. (2007). خطاب معاً من أجل ليبيا الغد، الملتقى الأول للفعاليات الشبابية الليبية. سرت، ليبيا. <https://www.youtube.com/watch?v=q9xukJrC-tM>.
- 23- القذافي، معمر. (1981). الكتاب الأخضر. ط2. المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. طرابلس، ليبيا.
- 24- الكوت، البشير. (2018 يناير). "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا". مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد 17. ص ؟-؟ جامعة الوادي. الجزائر.
- 25- الكيخيا، منصور. (2007). القذافي وسياسة المتناقضات. ط1. مركز الدراسات الليبية. أكسفورد، بريطانيا.
- 26- مجلس الأمن الدولي. القرار رقم 748. (1992 31 مارس).
- 27- الورفلي، مفتاح. أحد مشايخ قبيلة ورفله. (2020). لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع مشايخ وأعيان القبائل الليبية. <https://www.youtube.com/watch?v=z8Hg8x5wzkc>.
- 28- يربوع، عبد الحكيم. (2022، مارس 20). مقابلة شخصية مع أحد أعضاء القيادات الشعبية. طرابلس، ليبيا.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Ismail R. Khalidi. (1956). Constitutional Development in Libya. Khayat's College Book Cooperative. Beirut.
- 2- Dirk J. Vandewalle, (ed). (2008). Libya since 1969: Qadhafi's Revolution's Revisited. Palgrave Macmillan. New York.
- 3- Omar El Fathaly. (1977). Political Development and Bureaucracy in Libya. Lexington Books. Massachusetts.
- 4- Obeidi, Amal. (2001). Political Culture in Libya. Curzon Press. Surrey.